مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩١١٢

الاثنين، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون/السيد غنغ شوانغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة موران
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة غاسري
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيدغوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس-غرينفيلد

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

الارتقاء بالأمن المشترك عن طريق الحوار والتعاون

رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2022/617)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الارتقاء بالأمن المشترك عن طريق الحوار والتعاون

رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2022/617)

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد غوستافو زلوفينين، رئيس المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/617، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وكما هو مبين في الرسالة، أنشئ مجلس الأمن لتحقيق الأمن المشترك للجميع، كما أن صون السلم والأمن الدوليين مدرج بانتظام في جدول أعمال الأمم المتحدة. في السنوات الأخيرة، أصبح هذا الموضوع الذي ينظر فيه بانتظام أكثر إلحاحا، وازدادت صعوبة حل المعضلة الأمنية. إن التحديات الأمنية مثل عدم الاستقرار السياسي والنزاعات العسكرية والتهديدات الإرهابية وجائحة مرض فيروس كورونا والكوارث الطبيعية وأزمات الطاقة والغذاء معقدة ومتشابكة، والعالم بعيد كل البعد عن السلام. ويبدو أن كل بلد يسعى جاهدا من أجل تحقيق أمنه الخاص، لا لنرى إلا زيادة الشعور بانعدام الأمن فيما بين جميع البلدان. وفي مواجهة هذه الحالة الجديدة، من الضروري أن يعيد المجلس النظر في مهمته الأصلية بغية الاستجابة على نحو أفضل لتوقعات جميع الأطراف والوفاء بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. ويكتسي ذلك أهمية حيوية في السياق الحالي.

وقد حدد موضوع مناقشة اليوم على أنه "الارتقاء بالأمن المشترك عن طريق الحوار والتعاون" على أمل أن تنظر جميع الأطراف بتعمق، من خلال حوار هادئ وعقلاني، في هذه المسائل المتصلة بالأمن الدولي من قبيل "ما هو نوع الأمن الدولي الذي نحتاجه حقا؟"؛ "كيف يمكننا، في الظروف الحالية، الخروج من النزاعات والاضطرابات وتجنب كارثة أمنية أوسع نطاقا؟"؛ و "ما هو الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تؤديه؟". وأتطلع إلى أن نركز جميعا على موضوع اليوم وأن نساهم بأفكارنا برؤية تطلعية وموقف مسؤول.

أعطي الكلمة الآن لسعادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الأساسي. فأمننا الجماعي يتطلب أن نغتنم كل لحظة للتوصل إلى فهم مشترك للتهديدات والتحديات الماثلة أمامنا، والأهم من ذلك أن نشكّل استجابات موحدة لها.

وكما يتضح من محور تركيز هذه الإحاطة، فإن الحوار والتعاون هما ما يمهدان الطريق إلى السلام. وقد عدت للتو من أوكرانيا وتركيا ومولدوفا، وأتطلع إلى التكلم أكثر عن تلك الزيارة يوم الأربعاء. وهناك، شهدت تطبيق مبادرة البحر الأسود بشأن الحبوب – وهي مبادرة لنقل الحبوب وغيرها من الإمدادات الغذائية الحيوية مرة أخرى عبر الموانئ الأوكرانية – عمليا. وبالتوازي مع ذلك، توصلنا إلى اتفاق لتيسير وصول الأغذية والأسمدة القادمة من الاتحاد الروسي إلى الأسواق العالمية من دون عوائق. وتكتسي تلك الخطة الشاملة أهمية حاسمة بالنسبة لأضعف شعوب العالم وبلدانه، التي تعول بشدة على تلك الإمدادات الغذائية. وهي، قبل كل شيء، مثال ملموس على الكيفية التي يمكن بها للحوار والتعاون أن يحققا الأمل، حتى في خضم النزاع.

ويجب تطبيق نفس هذا القدر من الالتزام بالحوار وتحقيق النتائج على الحالة الحرجة في محطة زابوريجيا للطاقة النووية. وأؤكد من جديد أن الأمم المتحدة في أوكرانيا لديها القدرات اللوجستية والأمنية لدعم بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من كييف إلى زابوريجيا. ونواصل سعينا الدؤوب إلى تحقيق السلام في أوكرانيا وجميع أنحاء العالم تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ويشكّل مجلس الأمن جزءا حيويا من عملية السلام ومنع نشوب النزاعات من خلال ما يتخذه من قرارات لتخفيف حدة النزاعات ودعم المصالحة وتقديم المساعدة الإنسانية والدعم لملايين المحتاجين. ومع ذلك، يواجه نظام الأمن الجماعي اليوم اختبارا لم يسبق له مثيل. فعالمنا تمزقه الانقسامات الجيوسياسية والنزاعات وعدم الاستقرار، من الانقلابات العسكرية إلى النزاعات بين الدول والغزوات والحروب التي تمتد عاما بعد عام. ولا تزال الخلافات المستمرة بين القوى العظمى في العالم – بما في ذلك في المجلس – تحد من قدرتنا على الاستجابة بشكل جماعي.

والمساعدات الإنسانية بلغت حدها الأقصى. وتتعرض حقوق الإنسان وسيادة القانون للاعتداء. وهناك نقص في الثقة. وتواجه الآن العديد من الأنظمة التي أنشئت منذ عقود تحديات لم يكن من الممكن لأسلافنا تصورها، بما في ذلك الحرب الإلكترونية والإرهاب والأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وكذلك ارتفع معدل الخطر النووي إلى أعلى مستوى له منذ عقود.

إن الأدوات التي مكنتنا من الابتعاد عن الحروب العالمية الكارثية أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، ولكن يجب أن تلائم بيئة السلام والأمن الدوليين التي تشهد تدهورا سريعا اليوم. ونحن بحاجة إلى إعادة صياغة توافق عالمي في الآراء حول التعاون اللازم لكفالة الأمن الجماعي، بما في ذلك عمل الأمم المتحدة. وتلك هي أيضا القوة الدافعة وراء مقترحي بشأن خطة السلام الجديدة، على النحو الوارد في التقرير المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982). ومن خلالها، نستكشف مجموعة الأدوات الدبلوماسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لإنهاء النزاعات، لا سيما أحكام الفصل السادس المتعلقة بالتفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية.

ونركز أيضا على جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ويشمل ذلك التمتع ببُعد النظر في تحديد التهديدات المستقبلية وتوقع بؤر التوتر وما يمكن أن يتحول إلى أعمال عنف من ظروف يطول أمدها. ويتضمن استكشاف أدوار جديدة وموسعة للجهات الفاعلة والمجموعات الإقليمية، لا سيما مع ظهور تهديدات عابرة للحدود للسلم والأمن. ويشمل كذلك وضع حقوق الإنسان في المقام الأول في الاستثمارات السياسية والمالية التي يمكن أن تعالج الأسباب الجذرية للنزاع، بدءا من الحماية الاجتماعية والتعليم وصولا إلى البرمجة، بغية إنهاء العنف والتمييز وزيادة مشاركة المرأة في الحياة المدنية والسياسية. ويتضمن القدرة على إبرام عقود اجتماعية جديدة تبني أواصر الثقة وتعززها بين الناس الذين يعيشون على نفس الحدود، وكذلك في الحكومات والمؤسسات التي تمثلهم، حتى يتمكن جميع الناس من مد أيديهم لبناء السلام. ويشمل كذلك بذل جهود مشتركة لتوحيد مواقف البلدان بشأن الحاجة إلى الحد من المخاطر الناجمة عن الحرب الإلكترونية والأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

هذا علاوة على التعجيل بالجهود الرامية للقضاء على التهديد النووي بشكل نهائي. ويجب أن يُثبت المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي يجتمع هذا الشهر، أن إحراز التقدم ممكن. وأجدد دعوتي جميع الدول الأطراف إلى إبداء المرونة والاستعداد لتقديم تنازلات في جميع المفاوضات. ويجب أن تلتزم البلدان الحائزة للأسلحة النووية بعدم المبادأة باستخدام تلك الأسلحة. ويجب عليها أيضا أن تطمئن الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية أنها لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضدها، وأنها ستتحلى بالشفافية طوال الوقت. ولا بد من أن يتوقف التلويح باستخدام السلاح النووي. ونحن بحاجة إلى أن تجدد جميع الدول التزامها بعالم خال من الأسلحة النووية وألا تدخر جهدا عند المجيء إلى طاولة المفاوضات لتخفيف حدة التوترات ووضع حد لسباق التسلح النووي بشكل نهائي.

(تكلم بالفرنسية)

إن مستقبل البشرية اليوم في أيدينا. وفي هذه المرحلة التي يواجه فيها عالمنا أقصى قدر من المخاطر، حان الوقت لتجديد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة والمثل التي يجسدها. والطريقة الأمثل للوفاء بوعد الميثاق بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب هي أن نستبدل الانقسام بالحوار والدبلوماسية ونتفاوض ونتوصل إلى حلول توفيقية ونتحمل المسؤولية عن المستقبل.

ويمثل المجلس ومنظمتنا أمم العالم وأفضل أمل للبشرية في بناء مستقبل أفضل ينعم بمزيد من السلام. وبينما نضع خطة السلام الجديدة، دعونا نثبت أننا تعلمنا من دروس الماضي. فلنؤكد من جديد التزامنا بأدوات السلام الأبدية، أي الحوار والدبلوماسية والثقة المتبادلة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام على إحاطته وأفكاره واقتراحاته ورؤاه.

أعطي الكلمة الآن للسيد زلوفينن.

السيد زلوفينن (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لي للتكلم اليوم بشأن هذا الموضوع المهم.

على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية، انخرطت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الجانب الآخر من الردهة في مناقشة متعمقة بشأن كيفية تعزيز ذلك الصك الأساسي لأمننا المشترك. وأدرك أن أعضاء مجلس الأمن ليسوا جميعا أطرافا في معاهدة عدم الانتشار؛ ومع ذلك، يحدوني الأمل في أن يقدّر جميع أعضاء المجلس الدور المهم الذي تؤديه المعاهدة كونها تسهم في تحسين البيئة الأمنية الدولية.

وقد أثبتت المعاهدة، منذ دخولها حيز النفاذ في عام ١٩٧٠، أنها حصن للسلام والأمن الدوليين وميسر رئيسي للانتفاع بالطاقة النووية والتطبيقات النووية. وأظهرت المعاهدة، على مدار تاريخها البالغ ٥٢ عاما، قدرتها الملحوظة على الصمود والتكيف. وعضويتها شبه العالمية غنية عن البيان. والمشاركة الحالية للدول الأطراف في المناقشات تبين بمنتهى الوضوح مركز المؤتمر بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الفعلي بشأن جميع المسائل المتصلة بالأسلحة النووية.

ونتيجة للاضطرابات الجيوسياسية التي هزت عالمنا منذ شباط/فبراير من هذا العام، تواجه معاهدة عدم الانتشار مجموعة كبيرة من التحديات التي لا تشبه أي شيء حدث من قبل من حيث تنوعها ونطاقها. ومع ذلك، وطوال الأسابيع الثلاثة الماضية، شهدتُ الدول الأطراف توحد صفوفها عازمة على تعزيز النظام العالمي الذي يضم الركائز الثلاث للمعاهدة، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

فيما يتعلق بالأولويات، فإن تنفيذ أحكام المعاهدة يأتي في مركز الصدارة بالنسبة للكثير من الدول الأطراف إن لم يكن معظمها. ويُنظر إلى ضمان الوفاء بالالتزامات والتعهدات الأساسية للمعاهدة على أنها ضرورية لنجاح المعاهدة المستمر. وبالنسبة للكثيرين ينطبق ذلك بصفة خاصة على الالتزامات بنزع السلاح النووي، بما في ذلك الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة مثل التعهد القاطع بإزالة الترسانات النووية.

وهناك بضعة أكثر المسائل حيوية لأمننا المشترك من منع استخدام الأسلحة النووية. وكما يعتقد الكثيرون فإن السبيل الوحيد للقضاء التام على خطر استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى يتمثل في القضاء التام على تلك الأسلحة. ويعدّ ذلك جوهر المسألة التي تواجهها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار – كيفية تعزيز القاعدة التي مضت عليها سبعة عقود بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية واتخاذ الخطوات التي تمس الحاجة إليها نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وأرى أن قدرة الدول الأطراف على إحراز تقدم وتعزيز تنفيذ جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار تعتمد على التوصل إلى اتفاق على عدة مجالات رئيسية.

أولا، بالنظر إلى الظروف العالمية الراهنة والأحداث الأخيرة، ينبغي ألا يكون مفاجئا زيادة الشواغل بشأن الحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل بشأن الركيزة الأولى للمعاهدة – نزع السلاح النووي. فهذه التدابير ضرورية لعكس الاتجاهات الخطيرة وزيادة الثقة وضمان ألا تؤدي الأخطاء أو الحسابات الخاطئة إلى التصعيد والكارثة. وبالإضافة إلى ذلك أحيت البيئة الأمنية العالمية الحالية السرد القائل بأن الأسلحة النووية توفر الضمان الأمني النهائي. وذلك سرد بالغ الضرر والخطورة على عدم الانتشار، خاصة عندما يقترن بتحديات أخرى لعدم الانتشارمثل التحوط والتكنولوجيا الناشئة التي يمكن أن تقلل الحواجز أمام حيازة الأسلحة النووية ووسائل إيصالها.

ثانيا، فيما يتعلق بالتدابير القصيرة الأجل للحد من خطر الأسلحة النووية، فإن قاعدة منع استخدام الأسلحة النووية تعتبر أحد أهم الإنجازات التي تحققت في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بيد أنها قاعدة تواجه تهديدا متزايدا. فمن ناحية، عزز الخطر النووي المتزايد الدعوات إلى اتخاذ تدابير فورية للحد من المخاطر، واعتبره الكثيرون دليلا إضافيا على الحاجة الملحة إلى التعجيل بنزع السلاح النووي، من ناحية أخرى. كما أعاد إلى الواجهة الأسئلة المتعلقة بكيفية تعزيز الضمانات الأمنية – بوصفها شاغلا قديما للدول غير الحائزة للأسلحة النووية سيكون الآن محورا وأولوية في تفكيرنا.

وكما قلت، يظل الحد من المخاطر أولوية بالنسبة للكثيرين، لا سيما بسبب التداخل بين الأسلحة النووية والمجالات الجديدة في الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي والتكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي والأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت بكثير. غير أنه جادل كثيرون آخرون بأن الحد من المخاطر فقط ليس كافيا، لأنهم يعتقدون أن الظروف الحالية تتطلب اتخاذ إجراءات فورية بشأن نزع السلاح النووي بطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منه. وهناك احتمال كبير بأن يشمل هذا الإجراء دعوات إلى صياغة قوية بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، فضلا عن اتفاقات جديدة لخفض عدد الأسلحة النووية وترساناتها على النطاق العالمي.

ثالثا، كيف ندعم حل أزمة الانتشار الإقليمية، خاصة في آسيا والشرق الأوسط؟ فهناك اتفاق واسع النطاق على ضرورة تعزيز نظام عدم الانتشار في مواجهة مجموعة من التحديات الناشئة. بالتالي تظل المساعدة في حل تحديات الانتشار الإقليمية أولوية أساسية للدول الأطراف. ومن الشرق الأوسط إلى شمال شرق آسيا سيؤدي استخدام الأسلحة النووية في أي نزاع إقليمي إلى زيادة الخطر بدرجة كبيرة. وتدرك الدول الأطراف تماما أن عدم معالجة تلك الحالات سيضعف نظام عدم الانتشار برمته.

رابعا، كيف يمكننا توسيع نطاق الوصول إلى فوائد الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية؟ لقد أثبتت معاهدة عدم الانتشار أنها ميسرة للاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية التي تتزايد فوائدها باستمرار. كما تضيف تلك الصلة بين التنمية والأمن بعدا جديدا للمعاهدة، الأمر الذي يجسد مركزيتها المستمرة في النظام الدولي. ومع تزايد أهمية دور التكنولوجيا النووية في العديد من المجالات من الزراعة إلى الطب، تزداد أهمية ضمان التمتع على أوسع نطاق ممكن بتلك الفوائد، لا سيما بوصفها حافزا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خامسا وأخيرا، كيف نكفل أمان وأمن محطات الطاقة النووية في مناطق النزاع؟ لقد وجهت الأحداث الأخيرة الاهتمام إلى تلك المسائل حيث اضطر العالم إلى أن يواجه لأول مرة التحديات التي يطرحها الأمان والأمن النوويان في منطقة من مناطق النزاع المسلح.

ويتيح المؤتمر الاستعراضي فرصة فريدة لتعزيز صك للأمن المشترك في محفل للحوار والتعاون، وهي ليست فرصة يمكن إهدارها. وعندما نتكلم عن ضرورة إيجاد أرضية مشتركة يفوت علينا أن معاهدة عدم الانتشار توفر تلك الأرضية المشتركة. لذلك فإن حمايتها وإبقاءها صالحة للغرض المنشود فضلا عن التأكد من قدرتها على مواصلة دورها بوصفها ركيزة للسلم والأمن الدوليين يظل أولوية للجميع ويجب أن يكون كذلك، حيث أثبتت معاهدة عدم الانتشار ولأكثر من ٥٠ عاما أنها عنصر أساسي وقابل للتكيف مع أمن جميع الدول الأطراف. لذلك السبب وعلى الرغم من الظروف الراهنة، بذلتُ كل جهد ممكن – خلال

المؤتمر الاستعراضي لهذا العام وقبل ذلك، وسأواصل القيام به حتى نصل إلى نهاية العملية يوم الجمعة – بغية تعزيز الحوار والتعاون بين الدول الأطراف بوصفهما الركيزة الرئيسية للمفاوضات. وأعتقد أن من الضروري التشديد على أهمية التركيز على العناصر التي توحدنا وليست تلك التي تفرّق بيننا. ونحن بحاجة إلى المرونة والإرادة السياسية للتفاوض بحسن نية لدعم نتيجة للمؤتمر الاستعراضي تكفل بقاء معاهدة عدم الانتشار صالحة للغرض في هذه الأوقات المضطربة والمقلقة، وبالتالي زيادة تعزيز أمننا المشترك.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد زلوفينن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية): بدايةً، أود أن أشكر الصين على عقد هذه الجلسة المهمة وأن أعرب عن امتناني للأمين العام، وللسيد غوستافو زلوفينن، على إحاطاتهم القيمة.

أفاد تقرير صحفي حول مؤتمر سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ بأن ممثلي الدول قد وقعوا "ميثاقاً كُتب لعالم قوة، يخفف النطق فيه قليلاً من جسارتها". ولم يستلزم الأمر من مؤسسي الأمم المتحدة سوى النظر للعالم من حولهم، لرؤية حجم الدمار الذي تتسبب فيه القوة غير المقيدة. إن أصداء قصة مساعي الهيمنة والأيديلوجية قصيرة النظر، ترددت بتعاظم عبر تاريخ البشرية. ولذلك ومن خلال خطوة ضرورية وغاية في الطموح، قدم المؤسسون تصوراً أفضل وأتوا بنظام عالمي تقرر الشعوب فيه مصيرها عبر دو ل متساوية السيادة تحل خلافاتها من خلال الحوار البنّاء، ودون تهديد الحروب العدوانية. ولكي يكبحوا هيمنة القوة، ربطوا أمن وازدها ر الدو ل ببعضها، بما يشمل تلك التي قد تمارس أعمال القوة، وتلك التي قد تعاني من عواقبها.

وقد صمد هذا النظام منذ ذلك الحين، بالرغم من تحديات عديدة لمثله العليا، جراء قيادات براغماتية وخلاقة. وهو الإنجاز الذي له أن يبعث فينا بعض الطمأنينة في هذه الرحلة التي يتزايد فيها الاستقطاب والتشتت السياسي.

وفي الوقت الذي تتجلى فيه أهمية النظام الدولي التعاوني والشامل والفتوح، من خلال حجم التحديات العالمية التي نواجهها فعلينا أن ندرك أنه لا يمكننا التخلي عنه، بما في ذلك من خلال تحريفه أو الانصراف عنه، بل إن دولة الإمارات تؤمن بشدة بأنه يجب أن تكون هذه المرحلة مدعاة لتجديد النظام الدولي.

إن تعاوننا مسألة ضرورية من أجل معالجة التهديدات العالمية الأكثر إلحاحاً، وستظل جهودنا الجماعية مطلباً لحل كافة الأزمات الدرجة على جدول أعمال هذا المجلس .

وإذ يتزايد اعتمادنا على بعضنا البعض، لا يزال نظامنا العالمي المتعدد الأطراف الأول والوحيد حقا هو آخر أفضل أمل لنا. غير أنه لا يمكن أن يبقى جامدا على ما هو عليه عبر الزمن. يجب أن يتكيف مع عالم يضم عددا أكبر من البلدان، ومجموعة متزايدة التنوع من الجهات الفاعلة المؤثرة، وتحول في ميزان القوى، وتوسع دور المؤسسات الإقليمية، وتزايد خطر التوترات بين الدول الكبرى. ويحسب لهذا النظام الشمولي أنه يعتمد الآن على دائرة أوسع بكثير من الأعضاء وأصحاب المصلحة مما كان عليه عند إنشائه.

وهي تشمل ٨٠ بلدا حقق استقلاله أثناء حقبة إنهاء الاستعمار، فضلا عن مشاركة الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والأعمال الخيرية والشبكات المحلية والعالمية للشباب والنساء والمجتمع المدني. لكن من أجل جني ثمار ذلك التقدم بالكامل، يجب أن تتوسع المسؤولية المؤسسية أيضا. وعلى سبيل المثال، لطالما كان النظام المتعدد الأطراف منقسما بين ما يسمى بصانعي المعايير ومن يتلقاها. غير أن توسيع نطاق ملكية النظام يمكن أن يكفل زيادة الاستثمار في نجاحه. والبلدان التي اقتصرت تاريخيا على مجرد تلقي المعايير لديها القدرة على الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في وضع جدول الأعمال والتقيد به.

وبصورة جماعية، يجب أن نشكل نظاما أكثر شمولا للجميع لوضع المعايير وصنع القرار للسماح لآراء الجميع بتشكيل مستقبلنا المترابط ارتباطا لا ينفصم. وكما قال آخرون، يجب علينا، لدى قيامنا بذلك، أن نكون عمليين وتدريجيين وموجهين نحو تحقيق النتائج.

وينبغي أن نعطي الأولوية للتحديات المشتركة التي تهمنا جميعا حقا والتي لا يمكن حلها إلا إذا عملنا معا – تغير المناخ، والجوائح، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، والفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، وإمدادات الطاقة، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وينبغي لنا أن نسعى بنشاط إلى إقامة شراكاتنا، وخاصة مع أولئك الذين قد لا نتفق معهم دائما. ولا يمكننا أن نضحي باتفاق بالغ الأهمية من أجل التوصل إلى اتفاق تام. ويعني توسيع نطاق المسؤولية أيضا تمكين المنظمات الإقليمية بصورة منهجية لحل المشاكل الإقليمية. وهي غالبا ما تكون في وضع أفضل لإيجاد حلول مستدامة، لأنها تجلب معها فهما دقيقا واستعدادا أكبر لتقديم تنازلات. وينبغي للمجلس أن يستفيد بشكل خلاق وعن قصد من الأدوات المتاحة له لدعم هذه المنظمات وتعزيز جهودها بالدعم المالي اللازم لتلك التغييرات، وليس مجرد التشدق به.

هذا، بالدرجة الأولى، هو الوقت والمكان للقيادة الحازمة. والمسائل المدرجة في جدول أعمالنا ليست ألعابا محصلتها صفر. وعلى المدى الطويل، يؤدي التعاون إلى نتائج أفضل للجميع، ولكن المصلحة الذاتية تولد المصلحة الذاتية. ويجب أن يوجه ذلك الجهود الرامية إلى عكس آثارها المدمرة. نحن بحاجة إلى قيادة يمكنها التغلب على النهج الثنائي لبناء التحالفات. وقد يوضح منظور "نحن ضد الآخرين" الانقسامات الحالية، ولكن مع خطر التعتيم على إلحاحية التحديات الأطول أمدا.

لدينا جميعا مصلحة في الحفاظ على النظام المتعدد الأطراف ونجاحه، ولكن من الواضح أن المخاطر ليست متساوية بالنسبة للبعض، بما في ذلك أولئك المحاصرون وسط المنافسات الجيوستراتيجية. ما هو على المحك هو بقائهم على قيد الحياة. وإدراكا منا لتلك الحقيقة، حاول أسلافنا الأكثر فعالية الذين شغلوا هذه المقاعد إدارة اختلافاتهم وخلافاتهم بطريقة تمكن الأمم المتحدة من أن تظل قادرة على الاستجابة لمن هم في أمس الحاجة إليها. يتطلع العالم إلى هذه القاعة لاستدعاء تلك الروح مرة أخرى، وفي هذه العملية، الشروع في التجديد الضروري لنظام عالمي مفتوح وتعاوني وشمولي.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الصين على عقد هذه الإحاطة، وأن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الهامة. وأود أيضا أن أشكر السفير غوستافو زلوفينن على بيانه الثاقب البصيرة.

ولئن كان من المهم توضيح أن القرارات المتعلقة بعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي ضمن الاختصاص الحصري والجماعي للدول الأطراف في المعاهدة، فإن قيام رئيس مؤتمر استعراضي جار للأطراف في المعاهدة لأول مرة بإحاطة مجلس الأمن في جلسة رسمية هو علامة إيجابية. ويبين أن الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين يهتم بالمناقشات الرئيسية المتعددة الأطراف التي تجري خارج جدران هذه القاعة. ويمكن للسفير زلوفينن أن يطمئن إلى دعم البرازيل الكامل لجهوده الرامية إلى التوصل إلى وثيقة ختامية متوازنة ومجدية وتوافقية للمؤتمر. والبرازيل مقتنعة بأننا في أيد أمينة لقيادة الطريق.

نحن بحاجة إلى اتخاذ خطوات معينة لتحقيق عالم أكثر أمنا وسلاما.

أولا، علينا أن نتغلب بصورة نهائية على الخطاب الكاذب القائل بأن الأسلحة النووية تجعل العالم مكانا أكثر أمنا. فالواقع أن هذه الأسلحة تولد أمنا بعيد المنال ومحفوفا بالمخاطر. ومجرد وجودها يدعو إلى مزيد من الانتشار، ويقوض الاستقرار العالمي، ويعرض الأمن الدولي للخطر، ويعرض العالم بأسره لخطر وجودي. والزيادة الكبيرة في التوترات النووية منذ بداية هذا العام دليل قوي على تلك الحقيقة.

وإذ نبدأ الأسبوع الأخير من مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، لا يمكننا أن نغفل عن هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. إن نزع السلاح النووي ليس تنازلا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. إنه التزام لا لبس فيه والتزام ملزم وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وفي حين أن تدابير الحد من المخاطر النووية هامة وضرورية، فإنها ليست بأي حال من

الأحوال الدواء الشافي لمرضنا الذري، ناهيك عن كونها بديلا عن نزع السلاح النووي. يجب أن نضع في اعتبارنا دائما التوازن الهش فيما بين الركائز الثلاث التي أتاحت اعتماد معاهدة عدم الانتشار. وهذا التوازن هو السبيل الوحيد لضمان أن تظل المعاهدة ذات صلة.

ثانيا، الوقاية خير من العلاج، كما تذكرنا الحكمة التقليدية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدم الدبلوماسية الوقائية والوساطة على نحو أكثر تواترا. وينبغي أن يركز بقدر أكبر على الفصل السادس بدلا من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي له أن يدين الاستخدام التعسفي للمادة ٥١. ينطبق قانون الفعل ورد الفعل بشكل خاص على استخدام القوة، الذي يميل إلى توليد المزيد من استخدام القوة في سلسلة ردود الفعل. والإصرار على التسوية السلمية للمنازعات هو السبيل الوحيد للخروج من تلك الحلقة المفرغة.

ثالثا، لا يمكن أن يكون هناك استقرار حيث لا تسود سيادة القانون. إن احترام القانون الدولي أمر حاسم للعلاقات الدولية السلمية. والقانون الدولي هو اللغة التي يجب أن نتكلم بها عندما تنشأ خلافات فيما بيننا. والقانون الدولي الإنساني يحمينا من المزيد من الضرر عندما يندلع النزاع للأسف. ومن خلال حماية الحقوق الفردية وبالتالي إنقاذ الأرواح، يمكن للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين تجنب الصدمة والاستياء، وهما من بين الأسباب الجذرية للنزاع، وهما أساسيان لأي عملية مصالحة.

رابعا، من الأهمية بمكان الاعتراف بالعلاقة القوية والتعاضدية بين السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فلا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام، ولا سلام دائم بدون تنمية. ولن تنجح الخطة الجديدة للسلام إلا إذا استندت أسسها إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والأساس الاقتصادي القوي والقدرات الإنتاجية القوية هما الطريق إلى إيجاد فرص العمل وتكوين الثروة، والإيرادات المالية المتينة، والقدرة على تحمل الديون، والاستقرار السياسي والاجتماعي، وفي نهاية المطاف، السلام.

ويجب أن يظل تعزيز التعاون الدولي والاستثمار في القدرات الإنتاجية ومكافحة الفقر والجوع في صميم مداولاتنا داخل المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألا ننسى أن البلدان النامية ممثلة تمثيلا ناقصا بشكل واضح في قرارات السلام والأمن. هناك حاجة ملحة إلى المضي قدما في المناقشات بشأن إصلاح المجلس، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة البناءة في المفاوضات الحكومية الدولية.

خامسا، يتطلب إرساء السلام الدائم اتباع نهج شاملة يمكن أن تستفيد كثيرا من دعم لجنة بناء السلام. ولجنة بناء السلام هيئة مناسبة تماما للعمل كمنبر لتعزيز المزيد من التنسيق بين الشركاء المعنيين في بلد معين معرض لخطر الوقوع في النزاع أو العودة إليه. وبالإضافة إلى ذلك، يمكنها حشد المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وتعزيز ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دعما للمبادرات الوطنية لبناء السلام. كما يمكن للجنة أن تدعم تنفيذ أنشطة بناء السلام التي تقوم بها عمليات حفظ السلام وأن تساعد على حشد الدعم السياسي لتعزيز المصالحة، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وبناء المؤسسات، وغير ذلك من أولويات بناء السلام المحددة على الصعيد الوطني.

إن هذه الإحاطة فرصة لإجراء مناقشة في الوقت المناسب. عندما ننظر حولنا نرى الحروب والنزاعات والإرهاب والجائحة والفقر. والخوف من الدمار النووي يلوح في الأفق على أبوابنا، وهذا الخوف يزداد حاليا. وعلى نحو ما أشار إليه معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، فإن النزاع بين الدول آخذ في الازدياد. فالحروب ونظم الجزاءات الموضوعة بشكل سيء تعطل سلاسل الإمداد، وتنشر الندرة، وترفع مستوى التضخم، وتؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، وتؤثر في نهاية المطاف على أشد الفئات احتياجا بطريقة غير متناسبة.

وهناك عدد لا يحصى من العوامل التي يمكن أن نشير إليها بوصفها أسبابا لعدم الاستقرار وانعدام الأمن الدوليين. وعلى نحو ما سلم به مجلس الأمن، لا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا بتعزيز الأمن والتنمية. وينبغي أن نتبع نهجا شاملة تجميع بين الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وتعالج الأسباب الكامنة وراء كل نزاع.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الصين على مبادرتها بعقد هذه الجلسة، التي تتيح لنا فرصة لتناول أهمية تعزيز المبادئ الرئيسية للحوار والتعاون في صون السلم والأمن الدوليين. وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تحديد نطاق هذه المناقشة في السياق الحالي. والشكر موصول للرئيس غوستافو زلوفينن على إحاطته المستنيرة.

إننا نقف عند نقطة تحول في النظام الدولي ومنعطف تاريخي. فالعالم يتعافى بصعوبة كبيرة من جائحة أدت إلى تفاقم مواطن ضعفه الفردية والبنيوية، ويواجه أزمة متعددة الأبعاد تتحدى النظام الدولي الحالي. ويتسم السياق الدولي بظهور أقطاب نفوذ جديدة تسعى إلى إعادة تشكيل التوازن ونهج الحوكمة على الصعيدين الوطني والدولي. والعالم المتعدد الأقطاب بصورة متزايدة يتعزز من حيث المنافسة الجيوسياسية بين عدد من الجهات الفاعلة الرئيسية.

ومن الواضح أن مستقبل العالم أصبح أكثر تنوعا من الناحية السياسية والأيديولوجية. ويبدو أن النظام الدولي الناشئ يفسح المجال لمجموعة متنوعة من القيم ويتطلب إجراء حوار دائم لتحقيق توافق شامل في الآراء خلال معالجتنا لهذه المسائل المتضاربة داخل مجلس الأمن وخارجه.

وعلى الرغم من المشاحنات بين الدول، وفي مواجهة خطر استخدام الأسلحة النووية أو انتشارها، وفي مواجهة جائحة مدمرة، وانعدام الأمن المناخي، وتطور الفضاء الإلكتروني، التي تبرز بوصفها تهديدات جديدة، سيكون من السذاجة بدرجة خطيرة الاعتماد على علاقات القوة أو المواقف الانفرادية.

ومن الصعب ضمان فعالية العمل الدولي في المواجهات بين التكتلات على أساس نموذج الحرب الباردة. فتشابك المسائل العالمية وترابط الاقتصادات الوطنية والأسواق المالية وسلاسل الإمداد يتطلب منا التعاون والحوار، وأن نستمع إلى بعضنا البعض ونتوصل إلى اتفاقات بغية الاستجابة على النحو المناسب والفعال، وقبل كل شيء، بشكل جماعي لأخطر التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

إننا نقف مكتوفي الأيدي أمام الحقيقة القاسية المتمثلة في أن خلافات الدول العظمى حول التسلسل الهرمي والأيديولوجية ومصالحها الاستراتيجية إنما هي أرض خصبة للنزاعات الكبرى، وحروب الاختيار، والحروب بالوكالة، والحروب على الموارد التي تزعزع استقرار الدول الهشة، وخاصة في أفريقيا. ومجلس الأمن هو الإطار المثالي لتعزيز الحوار على الصعيد الدولي للتصدي لأكثر التحديات تعقيدا ولتحقيق الاستقرار في المنافسة الجيوسياسية والأيديولوجية.

وسيواصل بلدي، الذي لم يشهد أبدا حربا أو نزاعا مسلحا، العمل على تعزيز قدر أكبر من الشمولية الدبلوماسية والحوار الحقيقي والدائم من أجل تخفيف حدة الخلافات والتصدعات والمصالح المتنافسة التي لا مفر منها وإدارتها، والتي تعطي أحيانا الانطباع بأن مجلس الأمن محفل رسمي وبيروقراطي كثيرا ما يقف عاجزا أمام النزاعات التي تنشب بين أعضائه الدائمين الذين يمارسون حق النقض.

ويجب أن يؤدي سعينا وما لدينا من زخم للحوار المستدام إلى كفالة حشد الجهود اللازمة لإيجاد مخرج من الأزمات الناشئة، مع ضمان ألا تصرف المسائل الملحة الانتباه الدولي عن التحديات الملموسة الهامة التي تقوض أمن شعوب العالم وكرامتها.

وتفتقر بدائل الحوار المستدام وتعددية الأطراف إلى المصداقية في إطار النظام الدولي الحالي. فالحوار بين الدول وداخل المؤسسات الدولية هو الأساس لتعزيز إرساء قدر أكبر من الاستقرار الدولي من خلال المشاورات والمفاوضات الجارية لإدارة النزاعات الناشئة.

وتشمل فوائد الحوار النهوض بالتنسيق بين أقطاب النفوذ، والحفاظ على الاستقرار الدولي، وتعزيز النظام القائم على القواعد. فهو حل توفيقي عملي يؤدي الالتفاف عليه إلى ظهور بدائل خطيرة أو محفوفة بالمخاطر.

وينطوي التعاون بالطبع على العمل معا والتشاور فيما بيننا بانتظام، في أوقات السلم كما في أوقات الحرب، وتخفيف حدة خلافاتنا. وهذا يعني أنه يجب علينا أن ننظر في توقعات بعضنا البعض أو

أن نأخذها في الحسبان وأن نخفف من حدة التوترات بغية السعي إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاعات.

وسيفضل بلدي دوما الحوار على الانهيار، والتعاون على العزلة، والحلول السياسية والدبلوماسية على استخدام القوة والمواجهة. وهذه الرؤية الدبلوماسية توجه مشاركتنا الدولية وتظل في صميم خطابنا خلال البحث عن حلول دائمة للأزمات المتعددة الأوجه التي يعاني منها العالم.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أطراف فاعلة رئيسية لبدء الحوار لمنع نشوب النزاعات وفي الاستجابة الفعالة والمستدامة للأزمات الدولية. وهذا هو جوهر رغبتنا في توفير حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، على النحو الذي أيده الاتحاد الأفريقي وأعضاؤه. وبطبيعة الحال، لا نزال واضحين بشأن الحاجة إلى إيجاد حلول جماعية للأزمات التي نواجهها في جميع أنحاء العالم، لأن عواقبها غالبا ما يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على مستقبل كل بلد من بلداننا وتهدد القيم التي نتشاطرها وندافع عنها داخل الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أكرر النداء الرسمي الذي وجهه بلدي إلى كل عضو في مجلس الأمن، وخارجه، إلى كل عضو في المجتمع الدولي لبناء جسور الحوار وهدم الجدران التي تفرقنا وتقوض تطلعات البشرية.

يجب أن نوفق على وجه السرعة أنفسنا مع دعوتنا إلى أن نكفل معا السلام والأمن الدوليين لشعوب العالم. وهذا ما التزمنا به عندما وقعنا على ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب علينا أن نتعاون ونتحاور بلا كلل وبدون مزيد من التأخيرفي إطار مجلس الأمن بصراحة وتصميم، بما يتناسب مع الالتزامات المتعهد بها والمسؤوليات المضطلع بها لصون الأمن والسلام في العالم.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشارك الآخرين في الإعراب عن الشكر للأمين العام والسيد زلوفينن على إحاطتيهما.

كما قلتم في كلمتكم الافتتاحية، سيدي الرئيس، فإن التدهور المستمر لبيئتنا الأمنية وعودة المنافسة الاستراتيجية والعسكرية يشكلان تحديا لنظامنا الدولي القائم على سيادة القانون والحوار والتعاون. ومجلس الأمن هو حجر الزاوية في هذا النظام. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية استخدام النطاق الكامل للصلاحيات التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة للحفاظ عليه.

ونؤيد تأييدا تاما دعوة الرئيس المعين للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة إلى الحفاظ على مركزية المعاهدة وأولويتها بوصفها حجر الزاوية في الهيكل الدولي لعدم الانتشار واستقرارنا الاستراتيجي. فهي حصن في سياق دولي لم يسبق له مثيل يتسم بالعدوان الروسي على أوكرانيا، في انتهاك لضماناتها الأمنية، وباستمرار أزمات الانتشار.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، تفضل بعض الدول علنا اتخاذ مواقف المواجهة. ويدل عدوان روسيا على أوكرانيا على ازدرائها لمبدأي سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، اللذين يقعان في صميم نظامنا الدولي. واليوم، يهدد الوضع في محطة زابوريجيا لتوليد الكهرباء أوروبا بأكملها. ونؤيد الحوار الجاري بين الطرفين والوكالة الدولية للطاقة الذرية للسماح بإيفاد بعثة تفتيش مع احترام سيادة أوكرانيا. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود الأمين العام، التي فتحت الطريق أمام منظور إيجابي.

ثانيا، بالإضافة إلى الحرب المفتوحة بين الدول، فإن استمرار النزاعات الداخلية وآفة الإرهاب لهما تأثير دائم على السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. ومما يزيد من حدة الأزمات تغير المناخ، الذي لم تعد آثاره على الأمن، ولا سيما في منطقة الساحل، موضع شك. ونظرا لأن هذه الأزمات تضعف الدول، فإنها يمكن أن تسمح للميليشيات أو المرتزقة بالازدهار وزيادة زعزعة استقرار مناطق النزاع.

وهناك اتجاه ثالث مثير للقلق: فالفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي أصبحا حقلين للتنافس الاستراتيجي وحتى للنزاع المسلح. ويتم

تضخيم التلاعب بالمعلومات لخداع مواطنينا وتقويض ديمقراطياتنا من خلال الاتصال الفائق السرعة بالإنترنت. وتسعى عدة دول إلى زعزعة استقرار النظم السياسية وزيادة نفوذها، بينما تحجب دول أخرى المعلومات لتجنب المعارضة. وهذا مجال يجب أن نتجاوز فيه ممارساتنا المعتادة. ويجب أن نفكر مليا في أبعاد حوار متجدد لصقل فهمنا المشترك لهذه المجالات الجديدة، وتعزيز الحوكمة الدولية، وتحديد قواعد السلوك المسؤول عن طريق إشراك المجتمع المدني والأعمال التجارية عن كثب. وستواصل فرنسا التزامها الكامل بكفالة بقاء هذه المجالات مفتوحة، وآمنة، ومستقرة، وسلمية.

وفي الختام، أود أن أكرر دعوة الأمين العام إلى الحفاظ على وعد ميثاق الأمم المتحدة. وهذا يعني بالنسبة لفرنسا تعزيز تعددية الأطراف الفعالة التي تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ الديمقراطية.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد غوستافو زلوفينن، رئيس المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، على إحاطتيهما.

وأشيد بكم وبوفدكم، سيدي الرئيس، على اختيار موضوع الإحاطة اليوم. نحن نرحب بهذه المناقشة، اعتقادا بأن بقاء جنسنا البشري يعتمد على إرساء الأمن القائم على الحوار والتعاون، وليس التهديد العدائي بالإبادة النووية المتبادلة والعالمية.

ومما يؤسف له أن المجتمع الدولي يشهد مواجهة متزايدة الخطورة بين الدول الكبرى. ففي الماضي، شعرنا بالندم إزاء تزايد عدم الاعتداد بتعددية الأطراف. ونحن نفعل ذلك مرة أخرى، مدركين أنه بدونه ستعاني البشرية معاناة شديدة، لأن أعظم آمالنا تُسحق بفعل أزمات متعددة متشابكة.

وكما تعلمون، سيدي الرئيس، لدينا اتفاق إذا ما قبلناه بالفعل بقدر ما قبلناه بالقول، فإنه يوفر لنا أساسا مفعما بالأمل في الأمن الجماعي. وذلك الاتفاق هو ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجب ألا نسمح له بأن يسير على طريق عهد عصبة الأمم الفاشل. ومع ذلك، في حال استمرار الاتجاهات الراهنة، قد يلقى الميثاق هذه النهاية المؤسفة بسبب الشلل الناجم عن الصراع المتزايد بين التحالفات الدفاعية والهجومية للدول الكبرى.

فالآثار مدمرة بالفعل عندما يتعلق الأمر بالحرب المستمرة في أوروبا وعواقبها في جميع أنحاء العالم. وما لم يبدأ الحوار لوقف الحرب في أوكرانيا، فإن استمرار المنطق الذي أدى إليها سيؤدي إلى الخراب لنا جميعا.

إننا عند مفترق طرق. فهل ستختار دول العالم أن تتبنى الرؤية التوجيهية للأمم المتحدة، أم ستحولها إلى ساحة أخرى لصراعها وتستنزف إرادتها ووسائلها لحماية السلام والأمن الدوليين؟

ويجب على بقية العالم، وأفريقيا على وجه التحديد، ألا تنتظر بشكل سلبي حتى يتم جرفها إلى مركز العواصف التي تولدها هذه المواجهة التاريخية. ويجب ألا يؤدي ذلك إلى معاناتنا من عذاب الحروب بالوكالة أو تغير المناخ والجوائح الخارجة عن السيطرة.

فقد أعربت اللجنة المستقلة المعنية بشؤون نزع السلاح والأمن لعام ١٩٨٢ عن أملها في أن يضطلع المواطنون والمجتمع المدني بدور أكثر نشاطا في الدعوة إلى نزع السلاح والأمن. وحجتنا اليوم هي أن للمناطق، وعلى وجه التحديد أفريقيا، دورا هاما تؤديه. وستحتاج خريطة البقاء المستقبلية، كما أطلقت صحيفة نيويورك تايمز على اللجنة المستقلة المعنية بشؤون نزع السلاح والأمن، إلى جعل أفريقيا موضوعها وطرفا فاعلا حاسما لنجاحها.

ويحتاج العالم إلى قارة أفريقية مزدهرة وآمنة وموحدة للتغلب بنجاح على التحديات الرئيسية التي نواجهها اليوم، مثل انعدام الأمن العالمي وتغير المناخ. ولذلك، يمكن أن تكون خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ حجر الزاوية لظهور ركيزة توازن للسلام والأمن الدوليين. ونقترح على أصدقائنا وشركائنا اليوم أن مساعدة هذا الطموح أو، على

الأقل، عدم إعاقته، يصب في مصلحتهم الأساسية. وبدون مساهمات أقوى في أمننا المشترك من قبل جميع المناطق وصكوكنا المتعددة الأطراف، فإن الحروب الباردة والساخنة المدمرة وغيرها من الأضرار الكبرى ماثلة في مستقبلنا القريب. وهناك حاجة إلى بذل جهود كثيرة، ولكنني لن أذكر سوى عدد قليل، أحث أعضاء المجلس على إعطائها الأولوية في تحليلهم.

أولا، نحن بحاجة إلى تجديد طموحنا لإجراء إصلاحات للأمم المتحدة تأخر تنفيذها، وخاصة لمجلس الأمن. وتمنح المقاعد المخصصة لأفريقيا، تمشيا مع توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، أكبر أمل في مجلس متوازن. ويتعين على الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى أيضا بذل كل جهد ممكن لتعزيز هيكل السلام والأمن لديهم من أجل تعزيز أثر الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، يتعين على الأمم المتحدة تحمل مسؤولية أكبر عن جميع عمليات السلام ضد التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وعلى وجه الخصوص، يلزم توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة، لعمليات السلام التي يأذن بها مجلس الأمن ويقودها الاتحاد الأفريقي. ويجب أيضا أن يكون هناك تمويل كاف ويمكن التنبؤ به ومستدام لبناء السلام. وفي هذا الصدد، نحث الأعضاء على الاتفاق على مشروع قرار طموح بشأن تمويل بناء السلام بحلول نهاية الدورة السادسة والسبعين.

ثالثا، من المؤسف أن المناطق الرائدة في تطوير الأسلحة النووية هي أيضا الأكثر تقدما في تطوير الذكاء الاصطناعي العسكري. ويجب أن يكون للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية صوت أقوى في كفالة تطوير هذه التكنولوجيا بطريقة أخلاقية، وتمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

رابعا، لا يمكننا أن نرسي الأمن المشترك بدون تحقيق التنمية. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تُبدي البلدان الصناعية طاقة متجددة للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وتجاوزها. وسيكون المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في مصر، اختبارا رئيسيا في ذلك الصدد.

وأخيرا، يمكن للجهات المسلحة من غير الدول، ولا سيما الإرهابيين، أن تقوض أمننا المشترك بشكل خطير. وندعو إلى بذل المجلس جهودا أكبر لكي يستخدم على نحو متوقع ومتسق كامل نطاق أدواته ضد جميع الكيانات الإرهابية والمتعاونين معها.

وستواصل كينيا الاضطلاع بدورها في تعزيز الحوار والتعاون من أجل الأمن المشترك. وقد قمنا بدور أساسي في صياغة حلول سياسية لنزاعات متعددة، بل وحتى في درء انهيار دول في منطقتنا. وفي الوقت الراهن، نبذل كل جهد دبلوماسي وسياسي لتيسير حل الأزمة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية والمساعدة على ذلك من خلال مؤتمر نيروبي والحوار بين الكونغوليين. ونبذل تلك الجهود جنبا إلى جنب مع جيراننا وشركائنا انطلاقا من إيماننا الراسخ بأن الحوار والتعاون، وليس المواجهة والنزاع، شرطان أساسيان لكفالة أن يعيش مواطنونا وجميع الناس في سلام وأمن ورخاء مشترك.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام والسفير زلوفينن على إحاطتيهما والتزامهما الثابت بتعزيز الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

إننا نعيش في عالم نتشاطر فيه أكبر تحدياتنا، وتتطلب فيه التحديات العالمية حلولا عالمية. وهذا ما يجعل المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، ذات قيمة كبيرة. ويمكن للأمم المتحدة، خلافا لأي مؤسسة أخرى، أن تحفز العالم نحو غايات أفضل. ويمكننا تعزيز حقوق الإنسان، وحماية المدنيين الأبرياء، وتوفير الإغاثة الإنسانية، وإنقاذ الأرواح. وبوسعنا تعزيز التساوي في السيادة، وتشجيع التنمية البشرية، وردع التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، والعمل من أجل عالم أكثر مساواة وعدلا.

ولكن النجاح يتطلب حسن النية. وهذا لا يعني مجرد الاقتباس من ميثاق الأمم المتحدة، بل الالتزام الفعلي بمبادئه في الممارسة العملية.

وهو يتطلب منا أن نحمل الدول الأعضاء المسؤولية – بصرامة وثبات – عندما تنتهك الميثاق والمبادئ التي يمثلها.

ومما يؤسف له أن أحد أكبر التهديدات لنجاحنا في صون السلم والأمن ينبع من الداخل. ويأتي على رأس القائمة الغزو الواسع النطاق الذي تشنه روسيا، أحد الأعضاء الدائمين في المجلس، على جارتها ذات السيادة وزميلتها العضو في الأمم المتحدة، أوكرانيا.

وقبل الغزو الروسي غير المبرر، بذلت الولايات المتحدة وأوكرانيا وجيرانها، فضلا عن دول أعضاء أخرى، جهودا دبلوماسية مكثفة لثني روسيا عن اختيار طريق القوة والعنف. وعقدنا حوارات على مستويات رفيعة عبر مجموعة من المحافل الدولية، بما في ذلك في المجلس، بغية الإعراب عن الشواغل بشأن الحالة الأمنية ومناقشة التدابير المحتملة لتنشيط الهيكل الأمني في أوروبا.

بيد أن روسيا رفضت الحوار، وتجاهلت الآراء الراسخة بشأن التساوي في السيادة، وتجاهلت مفهوم عدم قابلية الأمن للتجزئة، وشنت حربا مروعة. وقد بررت روسيا أعمالها بمحاولة إعادة تعريف المفاهيم الأساسية مثل السيادة والسلامة الإقليمية وعدم قابلية الأمن للتجزئة. وقد فعلت ذلك من خلال التأكيد على أن من حق موسكو أن تملي الخيارات السياسية والأمنية على جيرانها.

وروسيا مغرمة بالقول إن أمن دولة ما لا يمكن أن يأتي على حساب دول أخرى. لكن رسائل روسيا المشوهة والصاخبة حول التهديدات المفترضة التي تواجهها من جيرانها تغفل حقيقة أن جميع الدول لها الحق في اختيار تحالفاتها الأمنية. إن تفسير روسيا للأمن غير القابل للتجزئة لا يبرر محاولة بلد ما ضم بلد آخر. وهذا لا يتناقض مع المبادئ فحسب، بل يتعارض أيضا مع العبارات الصريحة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وحالات سماحه بترتيبات الدفاع المتبادل عن النفس.

إن رغبة روسيا الأنانية في غزو جارتها وسرقة أراضيها أثرت علينا جميعا. وقد أدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي، وأطلقت أزمة لاجئين جديدة، وأسفرت عن وفاة عشرات الآلاف من الأوكرانيين والروس، وحطت من قدر المبادئ الأساسية التي حالت دون نشوب حروب عالمية جديدة.

لقد جاءت أعظم أخطاء القرن العشرين من عصر الإمبراطوريات، عندما لم تكن البلدان والشعوب حرة في اتخاذ قراراتها السيادية الخاصة بشأن مجتمعاتها واقتصاداتها وشراكاتها وتحالفاتها. ولا يمكننا أن نرتكب تلك الأخطاء مرة أخرى. ولهذا السبب نكرس تلك الدروس في وثائق مثل ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إننا بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، إنما نحمي ما يربطنا معا – إنسانيتنا المشتركة.

ولهذا السبب لا يمكن للدول أن تبرر انتهاكاتها لحقوق الإنسان تحت ستار الشؤون الداخلية المحلية. فالحقوق العالمية هي حقوق عالمية ويجب أن تكون كذلك. ولا يمكن أن تكون اللغة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكثر وضوحا.

وأخيرا، خرجنا من القرن العشرين متفقين على ضرورة رصد التهديدات الوجودية مثل الانتشار النووي معا، ولزوم أن نستخدم المؤسسات والآليات التي أنشأها ميثاق الأمم المتحدة، مثل مجلس الأمن والجمعية العامة، للتصدي لتلك التحديات المشتركة للسلم والأمن.

تلك هي الرسالة التي وجهها الرئيس بايدن والوزير بلينكن قبل بضعة أسابيع تحديدا في بداية المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وستواصل الولايات المتحدة دعم معاهدة عدم الانتشار، التي لا تزال حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي. وخلال مؤتمر الاستعراض، نسعى إلى التوصل إلى وثيقة ختامية بتوافق الآراء تحفظ سلامة تلك المعاهدة الأساسية وتعزز تنفيذها عبر جميع ركائز المعاهدة الثلاث بغية التوصل إلى سبل ملموسة وعملية للمضي قدما.

ومن المهم أيضا أن يقر مؤتمر الاستعراض بالكيفية التي قوضت بها حرب روسيا وأعمالها غير المسؤولة في أوكرانيا بشكل

خطير المقاصد الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار. ولهذا السبب نعتقد أن استئناف عمليات التفتيش ذات المنفعة المتبادلة بموجب معاهدة ستارت الجديدة هي جزء أساسي من تعاوننا الذي يجب أن يستمر.

ونحن على استعداد للتفاوض بسرعة على إطار عمل يحل محل معاهدة ستارت الجديدة سعيا إلى إجراء مزيد من التخفيضات الثنائية في الأسلحة النووية الاستراتيجية مع روسيا. ونحن على استعداد للعمل مع جميع البلدان بشأن جهود الحد من المخاطر وتحقيق الاستقرار الاستراتيجي. وسنواصل دعم بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن حريصون على بدء العمل مع الشركاء لاستئناف المفاوضات هذا العام بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي طال انتظارها.

وتتطلب تلك التحديات العالمية حلولا عالمية. وتتطلب حسن النية والتقيد بالمعايير الراسخة والقانون الدولي. هذا علاوة على الالتزام والمثابرة، اللذين كثيرا ما نفتقر إليهما. ومع ذلك، لا بد أن نصمد لأن أمننا الجماعي يمر بمنعطف حرج.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام والسفير زلوفينن على إحاطتيهما الهامتين اليوم.

يشكّل الحوار والتعاون عنصرين أساسيين في تسوية المنازعات وبناء السلام والأمن، وقد شهدنا بعض الأمثلة الإيجابية الهامة على ذلك في مجلس الأمن في الأشهر الأخيرة. ففي اليمن، أوصلتنا الجهود المتواصلة، بما في ذلك من جانب أعضاء المجلس والجهات الفاعلة الإقليمية، إلى هدنة هشة. وفي الصومال، أسفر التعاون داخل المجلس ومع الاتحاد الأفريقي عن إنشاء بعثة جديدة، هي بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال. لكن لا يمكن للحوار أن يكفل أمننا الجماعي إلا إذا قابله دعما من دول تتمسك بالنظام الدولي الذي يبقينا جميعا آمنين. ويجب أن يبدأ ذلك بميثاق الأمم المتحدة، بوصفه الضامن لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

ولا خلاف اليوم بشأن أخطر تهديد لنظام الأمن المشترك المتجسد في الأمم المتحدة. لقد مزقت روسيا، العضو الدائم في المجلس، الميثاق وانتهكت القواعد التي يقوم عليها السلام والأمن الدوليان، مما قوض كامل النظام الذي نحن جميعا هنا لنتمسك به. وسعيا لكفالة أمن الجميع ودعم النظام الذي نعول عليه، يجب أن نحاسب الدول التي تنتهك معايير السيادة والسلامة الإقليمية المقبولة عالميا. وإذا قبلنا أن يغزو بلد كبير ببساطة جارا أصغر، فإننا سنعود إلى الأيام المظلمة التي سادتها المعاناة الإنسانية، فضلا عن عدم الاستقرار والنزاع الدوليين الأوسع نطاقا. ولذلك ندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى وقف غزوه غير القانوني لأوكرانيا وسحب قواته.

وفي ظل ما يواجهه النظام العالمي من تحديات، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع التصعيد النووي. وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في بنيان الأمن العالمي في ذلك المجال والسبيل الوحيد إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في النزع الكامل للسلاح النووي. وشكّل البيان المشترك الصادر بشأن ذلك الموضوع في كانون الثاني/يناير عن قادة الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس إشارة مهمة إلى الاستعداد للعمل معا للحد من المخاطر وبناء الثقة. وفي ذلك السياق، نشكر السيد زلوفينن على عمله الدؤوب بصفته رئيسا للمؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما لا يتزعزع بأهدافها والعمل مع الدول الأخرى لكفالة تنفيذ معاهدة عدم الانتشار وغيرها من المعاهدات. ولذلك نردد ما أعرب عنه الأمين العام من قلق إزاء محطة زابوريجيا للطاقة النووية في جنوب أوكرانيا. وهو يحظى بدعمنا لجهوده الرامية إلى تهدئة الحالة. ونشدد أيضا على أهمية إيفاد بعثة من خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة الشواغل المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين، فضلا عن الشواغل المتعلقة بالضمانات، بطريقة تحترم سيادة أوكرانيا الكاملة على أراضيها وهياكلها الأساسية.

ويكتسي الميثاق وهيكل الأمن الدولي الذي بنيناه معا أهمية حاسمة لدى جميع بلداننا. فلندافع عنهما حتى يستطيع عالمنا تمكين جميع الدول ذات السيادة من كفالة سلامة شعوبها وسلامة أراضيها.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام والسفير زلوفينن على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الصين على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت.

يواجه العالم حاليا العديد من التحديات المباشرة التي تتكشف بطرق جديدة تعزز بعضها بعضا، من الأوبئة إلى النزاعات المتصلة بالمناخ والجرائم الإلكترونية وانعدام الأمن الغذائي والأعداد المتزايدة من اللاجئين. وأصبحت النزاعات تتسم بطول الأمد بشكل متزايد، مع ما يترتب عن ذلك من آثار مدمرة على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. ويؤجج الافتقار إلى الحماية النزاعات ويشكّل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ولا يمكن لأي دولة، مهما كانت قوتها، أن تحل كل تلك التحديات بمفردها. وعليه، يجب أن تكون تعددية الأطراف في صميم الكيفية التي نسعى بها إلى التصدي لما نواجهه من تحديات عالمية.

ويجب أن نضطلع بدور أكثر فاعلية في منع حدوث الأزمات. ولذلك نقدر تقديرا كبيرا أن الأمين العام جعل اتخاذ تدابير الوقاية أولوية في تقريره خطتنا المشتركة (A/75/982)، مؤكدا ضرورة كفالة أن يكون التمويل كافيا وقابلا للتنبؤ به ومستداما. وإذ نبحث عن سبل لتيسير الاستجابات المبكرة، نحتاج إلى تحسين إلمام المجلس بالحالة المعنية. وفي ذلك الصدد، هناك دور رئيسي للأمانة العامة ومقدمي الإحاطات من منظومة الأمم المتحدة يتمثل في استخدام تفاعلهم مع المجلس من أجل لفت انتباهه إلى المسائل المستجدة ودق ناقوس الخطر. والعمل مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، ضروري لتمكين المجلس من فهم التهديدات الأمنية الناشئة والتصدي لها، بما في ذلك بروز الجهات من غير الدول في النزاعات. وإذا أردنا تحقيق السلام المستدام، فإن النرويج تعتقد اعتقادا راسخا بأننا بحاجة أيضا إلى التحدث مع جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في أي نزاع، ويكتسي إدماج المرأة بشكل كامل وهادف أهمية حاسمة في ذلك الصدد.

ويضغط التنافس بين القوى العظمى على هيكل نزع السلاح المتعدد الأطراف. وهناك منظومات أسلحة جديدة قيد التطوير والنشر. وتتزايد التحديات المتصلة بالانتشار. وقد ساعدت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الحفاظ على الأمن العالمي لأكثر من نصف قرن. وهي حجر الزاوية في جهودنا الرامية لتخليص العالم من الأسلحة النووية. ومن الضروري أن نغتنم الفرصة التي يتيحها المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار لإعادة تأكيد التزامنا بالمعاهدة. وندعو بقوة أيضا إلى كفالة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ويجب أن نواصل جهودنا الرامية لتمهيد الطريق لاتفاقات ملزمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في المستقبل. ونشدد على أهمية استخدام منظور المساواة بين الجنسين في ذلك العمل أيضا. وتشكّل النساء والمنظمات النسائية أطرافا فاعلة محورية في مجال السياسات والدعوة فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح.

ويحظر ميثاق الأمم المتحدة بوضوح شن العدوان على الأراضي والاستيلاء عليها بالقوة. ويجب على روسيا أن تسحب قواتها فورا من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا وتتوقف عن جميع التهديدات والأعمال العسكرية. ويثير القصف الأخير لمحطة زابوريجيا للطاقة النووية القلق بشكل خاص.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أحد الشواغل التي نتشاطرها مع كثيرين آخرين حول هذه الطاولة. يواجه العالم حاليا مستويات غير مسبوقة من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى زيادة الجوع في جنوب السودان وسورية واليمن وأفغانستان وأماكن أخرى. وذلك يؤثر على سبل كسب العيش ويضاعف مخاطر نشوب المزيد من النزاعات وعدم الاستقرار. وقد فاقمت حرب روسيا على أوكرانيا الحالة، وكان لها تأثير خطير على الصعيد العالمي. وتشيد النرويج بالأمين العام لإسهامه في المبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية عبر البحر الأسود. وهي خطوة مهمة يمكنها أن تساعد في تخفيف انعدام الأمن الغذائي العالمي.

وتتطلب التحديات التي نواجهها استجابة كلية وشاملة للجميع. فهي تؤثر علينا جميعا. ويجب تنسيق جهودنا من أجل الأمن الجماعي عبر جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة – وهي السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر الوفد الصيني على تنظيم جلسة اليوم الهامة لتعزيز الأمن المشترك من خلال الحوار والتعاون.

ونتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام على عمق بيانه ووضوحه، وكذلك السفير غوستافو زلوفينن، رئيس المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على إحاطته الثاقبة.

بعد سبعة عقود من اعتماد ميثاق الأمم المتحدة، يشهد العالم ضغوطا متزايدة على هياكل النظام العالمي – ليس بسبب وجود تهديدات عالمية جديدة وناشئة تتطلب إجراءات وطنية فعالة لحلها فحسب، ولكن أيضا لأن البلدان، مع ابتعادها زمانيا عن المشاهد الوحشية لحروب الماضي، بدأت تنظر، بسهولة أكبر من أي وقت مضى، في التهديد باستعمال القوة واستعمالها كأداة لتنفيذ السياسات على الساحة الدولية.

وبالنسبة للعديد من البلدان الصغيرة، في حين أن هناك وعيا بأن النظام القائم على القواعد لم يكن دائما عادلا، فإن الإقرار بالنظام لا يزال ثابتا، لأنه لا يزال ضرورة رئيسية في دعم استقرار النظام الدولي الحديث. فمعظمنا يدرك جيدا المخاطر الشديدة التي تنطوي عليها الصورة الفوضوية إذا ما تم الإبقاء على النظام الدولي للحكم الذي بنيناه في حقبة ما بعد الحرب بشكل هش.

لذلك، وبينما نفكر في المخاطر السائدة التي يتعرض لها النظام العالمي من جراء تهديدات من قبيل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والنزاع النووي واستخدامه من جانب الجماعات الإرهابية، والإرهاب ذاته، والنزاعات العنيفة، والجوائح، وتغير المناخ، والهجمات الإلكترونية، والمعلومات المضللة، وأزمات الهجرة، وانعدام الأمن الغذائي وانعدام أمن الطاقة، يجب أن نعقد العزم على الوفاء بالتزاماتنا تجاه الميثاق، فضلا عن الالتزامات الأخرى التي قطعناها. وتشمل تلك الالتزامات، في الآونة الأخيرة، إعلان الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وعند النظر في الكيفية التي يمكننا بها تعزيز الأمن المشترك من خلال الحوار والتعاون، تسعى غانا إلى تشاطر خمس نقاط رئيسية.

أولا، كمطلب شامل، يجب أن نعمل بشكل جماعي من أجل تعزيز تعددية الأطراف بطرق تكفل تلبية احتياجات الجميع، لا رغبات قلة قوية أو ذات نفوذ. ولذلك يجب أن يتغير الحوار اللازم للحفاظ على تعددية الأطراف، ويجب أن تجسد نتائج القرارات التطلعات المشتركة لجميع الدول الأعضاء وأن تستند، في جملة أمور، إلى مبادئ من قبيل التضامن. ونرى أن وجود نظام قوي متعدد الأطراف يدعم الإنصاف والعدالة يظل ضروريا في السعي إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في صون السلم والأمن العالميين.

ثانيا، كان هناك الكثير من حالات عدم التقيد بالتزامات بعض الدول الأعضاء فيما يتعلق بإعلاناتها عندما انضمت إلى الأمم المتحدة ووافقت على احترام مقاصد ميثاقها ومبادئه. وعندما حدث ذلك مع دول أكثر قوة، كانت المنظمة محاطة بقيود تحول دون اتخاذها إجراءات.

ولذلك، نعتقد أنه قد يكون من الضروري، في ظل الظروف الراهنة، الشروع في عملية توافقية لكي تعيد الدول الأعضاء رسميا التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما غرضه الرئيسي، ألا وهو كفالة السلم والأمن الدوليين على أساس التسوية السلمية للمنازعات؛ وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، إلا في ظل ظروف محدودة ومحددة جدا؛ وإقامة علاقات ودية؛ والسعي إلى التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية.

ثالثا، بينما كان من المتوخى أن تكون إقامة العلاقات الودية بين الدول الأعضاء إحدى الأدوات الرئيسية للنهوض بنظام عالمي سلمي، فإننا ندرك تماما الإجراءات السابقة التي قامت بها بعض الدول والتي تقوض السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لدول الأخرى. فهذه الإجراءات تثير عدم الثقة وتضعف الأمن المشترك الذي نسعى إليه جميعا.

ومن الأهمية الاعتراف بأنه في حين أن الدول الأقوى قد تكون لديها شواغل أمنية واسعة النطاق، فإن تلك الشواغل لا يمكن، بأي حال

من الأحوال، أن تخضع للمصالح الداخلية لدول أخرى، مهما كانت صغيرة. وهذا هو مطلب مبدأ المساواة في السيادة بين الدول – وهو مبدأ يجب صونه في الممارسة العملية إذا كنا نسعى لإيجاد عالم أكثر استقرارا. ولذلك، نشجع على اتخاذ إجراءات دبلوماسية مدروسة، تتسق مع اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، لبناء الثقة المتبادلة، بما في ذلك عن طريق التشديد على الحوار من أجل إجراء تقييم موضوعي للنوايا الاستراتيجية للبلدان والتوصل إلى فهم أوضح لأهداف واستراتيجيات السياسات الوطنية. وهذا أمر بالغ الأهمية عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع سوء التقدير وتجنب التنافس غير الشريف، وخاصة فيما بين الدول الكبرى.

رابعا، وسط المنافسات الجيوسياسية السائدة، تشكل المخاطر المتزايدة المتصلة بالاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية شاغلا قويا ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعاون لإيجاد حل له. ولئن كان عدم الانتشار النووي برنامجا هاما يجب أن نواصل العمل عليه – سواء في شبه الجزيرة الكورية أو في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر – فإن الشاغل الأساسي هو أن فكرة الأسلحة النووية نفسها مرفوضة بالنسبة للبشرية، ولذلك ينبغي لنا أن نعمل بجد من أجل تحقيق إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولتحقيق ذلك المطلب يتعين علينا أن نعزز الحوار والتعاون حتى يمكن الاستفادة من النجاحات التي تحققت حتى الآن. وأشير إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ساعدت على إدارة عدم الانتشار لمدة ٥٣ عاما – على الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة – والوقف الاختياري للتجارب النووية لمدة ٢٥ عاما.

وأخيرا، هناك العديد من حالات النزاع، وخاصة في أجزاء من القارة الأفريقية، حيث استخدمت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الموجودة في أيدي الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة، في الواقع، كأسلحة دمار شامل. ولا يمكن ترك الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية تدير هذه التهديدات الأمنية في عصرنا بمفردها. يجب تقاسم العبء على نحو منصف وبذل جهود واستثمارات متجددة في التدخلات التي من شأنها تسريع إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي الختام، تعتقد غانا أن الأمن المشترك الذي نتوق إليه جميعا أمر ممكن ويمكن تحقيقه. ولذلك، نتطلع إلى زيادة مشاركة الدول الأعضاء في تقرير خطتنا المشتركة (A/75/982)، ولا سيما من حيث صلته بخطة السلام الجديدة.

وبينما نسلم بأهمية التنظيمات الإقليمية في النهوض بالأمن الجماعي، فإننا نشدد أيضا على الدور الحاسم للأمم المتحدة في تعزيز الحوار والتعاون من أجل أمننا المشترك، ونعتقد أن المنبر الذي توفره الأمم المتحدة للدول على قدم المساواة يمكنها من التوصل إلى تفاهمات مشتركة بشأن تطبيق القانون الدولي والمعايير والقواعد والمبادئ الدولية للسلوك المسؤول للدول. ويجب أن نعمل بحرص على حماية ذلك المنبر المتعدد الأطراف.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ورئيس المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، السيد غوستافو زلوفينن، على إحاطتيهما. ونعرب عن امتناننا لزملائنا الصينيين على عقد جلسة مجلس الأمن اليوم وعلى اختيار موضوع بالغ الأهمية مخصص لقضايا الأمن الجماعي.

لا يكاد أحد يرضى عن الحالة الدولية التي نجد أنفسنا فيها اليوم. فنظام الأمن الدولي يشهد أزمة عميقة تدهورت فيها جميع المؤسسات التي كان يستند إليها تقريبا، وانخفض مستوى الثقة للغاية بين الأطراف الدولية الفاعلة الرئيسية. ومن المهم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن نفهم لماذا حدث ذلك. على كل حال، على مدى المائتي عام الماضية على الأقل، ألقت الدول الغربية باللوم على روسيا باعتبارها السبب الوحيد والحل الشامل عندما يتعلق الأمر بهذه المشاكل.

ولكن دعونا ننظر إلى الحقائق. في أواخر ثمانينات القرن الماضي، كان لدى المجتمع الدولي ما يدعو للأمل في أن الحرب

الباردة، بما فيها من سباق تسلح والتهديد بمواجهة كبيرة بين القوى العظمى، قد انتهت. في أيار/مايو الماضي، دفع العديد من الخبراء بجدية بأن المواجهة بين التكتلات كانت أيضا شيئا من الماضي. وقد حدث ذلك، أساسا، لأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ثم روسيا، غير مساره تغييرا جذريا، ردا على وعود بلدان الغرب وتأكيداتها. ففي ذلك الوقت، كنا متأكدين من أن حلف شمال الأطلسي لن يسعى إلى الحصول على أي ميزة انفرادية جراء تغير الأوضاع في أوروبا أو رسم خطوط تقسيم جديدة في جميع أنحائها. وتلقينا وعدا بقيام شراكة متكافئة على أساس الثقة والشفافية والمراعاة المتبادلة للشواغل الأمنية، والتي تضمنت أيضا وعدا بعدم توسيع نطاق حلف شمال الأطلسي نحو الشرق.

ومن سجلات المحادثات ومذكرات السياسيين الغربيين، أصبح من الواضح أنه تم ببساطة خداعنا بلا خجل – ولا يزال يجري خداعنا – وأن الولايات المتحدة وحلفاءها لم يكن في نيتهم الوفاء بأي من تلك الوعود. فلم ينظر حتى في إقامة أي شكل من أشكال الشراكة المتكافئة. وعلاوة على ذلك، أعلنت بلدان الغرب، مستفيدة من التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهناها خلال الفترة الانتقالية، أن روسيا هي الخاسر في الحرب الباردة. وفي معتقدهم أنه ليس للخاسر الحق في أي شيء. لقد نسي أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي على الفور تقريبا وعودهم بعدم تعزيز وجودهم العسكري في أوروبا وعدم نقل بنيتهم التحتية العسكرية بالقرب من حدود روسيا.

وعلى مدى ٣٠ عاما ما فتئنا نحاول بصبر التوصل إلى اتفاق مع الناتو بشأن مبادئ الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة في المنطقة الأوروبية – الأطلسية. ولكن قوبلت مقترحاتنا هذه باستمرار إما بأكاذيب ساخرة أو بمحاولات للضغط والابتزاز. وفي الوقت نفسه واصل الناتو توسعاته، الأمر الذي وضع منظوماته العسكرية الرئيسية أقرب إلى حدودنا، بما في ذلك عن طريق نشر المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف والأسلحة الهجومية، الأمر الذي جعل منها تهديدا حقيقيا للأمن القومي لبلدنا. لقد حذر رئيس بلدنا من ذلك في عام ٢٠٠٧ في مؤتمر ميونيخ للأمن عندما حث منظمة حلف شمال الأطلسي على التخلي عن مسار المواجهة الخطير الذي تمضي فيه. ومما يؤسف له أن الغرب لم يستمع إلى تلك التحذيرات ولم يولها اهتماما، بل على العكس من ذلك ضغطت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو في عام ٢٠٠٨ على السلطات في جورجيا في ذلك الوقت لتنفيذ مشروع عسكري مباشر ضد أوسيتيا الجنوبية وقوات حفظ السلام الروسية على نحو ترتبت عنه نتائج كارثية على جورجيا.

في الوقت نفسه، قامت الولايات المتحدة عمدا بتفكيك العناصر الرئيسية للنظام العالمي لتحديد الأسلحة الذي حافظ على التوازن الاستراتيجي ومنع المواجهة المسلحة لعدة عقود. ومنذ عام ٢٠٠١ أعلنت واشنطن انسحابها بشكل انفرادي من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بحجة مختلقة تقوم على أنها عفا عليها الزمن ولا تتوافق مع الواقع المعاصر. في عام ٢٠١٩ انسحبت الولايات المتحدة أيضا بشكل انفرادي من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى التي وصفها الأمين العام ذات مرة بأنها أداة لا تقدر بثمن ومن شأنها أن تمنع اندلاع الحرب النووية. ولتجنب دوامة أخرى ربما تؤدي إلى المواجهة، اقترحنا وقفا متبادلا لنشر هذه القذائف مع الولايات المتحدة والناتو. بل تعهدنا أيضا بالتزام انفرادي بألا نكون أول من ينشر المنظومات العسكرية المحظورة بموجب معاهدة القوى النووية متوسطة المدى في المناطق التي لن يتم فيها نشر منتجات مماثلة أمريكية الصنع. بيد أن اقتراحنا بذلك الوقف الاختياري قوبل بالرفض من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو. في ذلك السياق، من الواضح أن الولايات المتحدة لا تزال ترفض التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفيما يتعلق بالفضاء الأوروبي – الأطلسي نفسه، ما برحنا نبذل قصارى جهدنا منذ سنوات للحفاظ على صلاحية نظام تحديد الأسلحة التقليدية. لقد كانت روسيا من المبادرين بالمفاوضات بشأن تكييف معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وصدقنا على

الاتفاق المتعلق بتكييف المعاهدة الذي كان من شأنه أن يمكنها من مراعاة الحقائق الاستراتيجية الجديدة في أوروبا. لكن الولايات المتحدة وحلفاءها في الناتو الذي واصل توسعه بأقصى سرعة بحلول منتصف عام ٢٠٠٠ رفضوا التصديق على ذلك الاتفاق في حين رفضت البلدان التي انضمت إليه حديثا في عام ٢٠٠٠ – لاتفيا، ليتوانيا، إستونيا، سلوفينيا، ألبانيا، كرواتيا – الانضمام إلى معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا من حيث المبدأ، الأمر الذي جرد المعاهدة من أي معنى سياسي أو عسكري. في عام ٢٠٢٠ وقعت الولايات المتحدة بشكل أساسي على وثيقة قضت على معاهدة أخرى لبناء الثقة في المنطقة الأوروبية الأطلسية من خلال انسحابها الانفرادي من معاهدة السماوات المفتوحة. وأود أن أشدد على أن تفكيك كل أداة من أدوات تحديد الأسلحة تلك كان نتيجة لإجراءات متعمدة من جانب الولايات المتحدة التي واصلت أساسا تفكيك تلك المنظومة القائمة في هذا المجال على نحو تدريجي.

في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي قمنا بمحاولة أخيرة لإنقاذ النظام الأمني الأوروبي من الموت تحت ضربات الدول الغربية، حيث قدمت روسيا مجموعة من المقترحات إلى الولايات المتحدة والناتو بشأن تدابير بناء الثقة والأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية. وقدمنا اقتراحا إلى الولايات المتحدة لإبرام اتفاق بشأن ضمانات أمنية متبادلة ملزمة قانونا تأخذ في الاعتبار شواغل الجانبين في هذا المجال وتعيد العلاقات بين روسيا والناتو إلى حالتها التي كانت عليها في عام ١٩٩٧، عندما تم التوقيع على الاتفاق التأسيسي بين روسيا والناتو بشأن العلاقات المتبادلة والتعاون والأمن فيما بينهما. وقُدّم اقتراح مماثل إلى الناتو. وهي وثائق عامة يمكن لجميع الأشخاص الوصول إليها.

لقد استندت مقترحاتنا هذه إلى مبدأ الأمن المشترك وغير القابل للتجزئة الذي يفترض أنه ينبغي للدول ألا تعزز أمنها على حساب الآخرين. وذلك مبدأ أساسي من مبادئ العلاقات الدولية المتحضرة، الوارد في العديد من الوثائق التأسيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك ميثاق اسطنبول للأمن الأوروبي لعام ١٩٩٩ الذي أعيد تأكيده في إعلان أستانا التذكاري الصادر عن مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٠ بوصفه أساس الاتفاقات المبرمة بين روسيا والناتو. ولكن لم يرغب زملاؤنا الأمريكيون في إعادة تأكيد هذا المبدأ بإصرارهم على قدسية سياسة الباب المفتوح التي ينتهجها الناتو. نتيجة لذلك رفضت الولايات المتحدة والناتو جميع مقترحاتنا للحصول على ضمانات أمنية. بل رفضوا مناقشتها من حيث الأساس واختاروا لمرات عديدة متكررة في التاريخ التصعيد بدلا من التسوية الدبلوماسية. فاندلعت نتيجة لذلك أزمة في المنطقة الأوروبية ذات آثار عالمية ويمكننا القول دون مبالغة بأنها سوف تكون لها عواقب تاريخية.

ونرى أن السبب وراء تدمير الغرب لنظام الأمن الأوروبي طوال هذه السنوات بشكل جماعي ومتعمد يكمن في أن نظام الضوابط والتوازنات الذي أثبت جدواه – أي توازن المصالح – لم يعد يستجيب لطموحات الغرب إلى الهيمنة. إن ما ظهر من هذه الأزمة ليس سوى إيعاز لإخضاع العالم كله لإملاءاته وإجباره على العيش والعمل وفقا لنماذج الدول الغربية. ولكن الأمن الجماعي لا ينسجم مع الإكراه والهيمنة والرغبة في تخريب أي مسارات سيادية بديلة للتنمية وإبقاء البلدان والشعوب في قبضة النظام الاستعماري. ويشمل ذلك استخدام جميع الوسائل المتاحة للتدخل الفج في الشؤون الداخلية للدول والقيام بالانقلابات وممارسة التهديد، والابتزاز والإكراه الاقتصادي والتحريض على النزاع. لقد شهدنا أيضا في السنوات القليلة الماضية حملات إعلامية قذرة تستند إلى الأكاذيب وافتراض براءة النفس. وفي هذا السياق ليس للحقيقة والوقائع أي دور تؤديانه لأن وسائل الإعلام الغربية الرائدة ووكالات العلاقات العامة ما برحت تعمل لأجل تشويه سمعة خصومها.

وكما حدث في حالة جورجيا حينئذ، فقد تم التضحية بأوكرانيا في المواجهة مع روسيا حيث أقام الغرب نظاما مناهضا للشعبية والدستور وكارها لروسيا في في ذلك البلد. واليوم تواصل الولايات المتحدة وحلفاؤها نقل الأسلحة الثقيلة إلى كييف ويفعلون كل ما في وسعهم لإطالة أمد النزاع في أوكرانيا – وهو نزاع بدأ في عام ٢٠١٤

عندما قصف نظام الميدان سكان المناطق الجنوبية الشرقية من البلد وألقى عليهم القنابل لكي يضمن أن من قدر الشعب الأوكراني أن يكون مجرد هدف للمدافع.

في الوقت نفسه وبالرغم من قيمها المعلنة غضت الدول الغربية الطرف عن انتشار أيديولوجية النازيين الجدد وأعمال القتل الجماعي لسكان دونباس وانتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل القوات المسلحة الأوكرانية والكتائب القومية. وفي الأسابيع الأخيرة واصل مناصرو أوكرانيا الغربيون مساعدة كييف بشكل أساسي في محاولاتها للابتزاز النووي، في حين تجاهلوا حقيقة أن القوات الأوكرانية هي التي كانت تطلق النار على محطة زابوريجيا للطاقة النووية. وفي جلسة مجلس الأمن التي عقدها الاتحاد الروسي الأسبوع الماضي بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9109) لم يبد وفد غربي واحد العزم على تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية وحث كييف على وقف إجراءاتها الخطيرة التي ربما تؤدي إلى كارثة نووية في القارة الأوروبية. كما طلبنا عقد جلسة طارئة أخرى بشأن استفزازات القوات المسلحة الأوكرانية المستمرة فيما يتعلق بمحطة زابوريجيا.

لقد تصرفت الولايات المتحدة وحلفاؤها بالطريقة المتهورة والاستفزازية نفسها في آسيا وأفريقيا، حيث كثفوا بشكل ملحوظ سياستهم المدمرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مؤخرا بمحاولات لفرض عقلية هيمنة الكتل على دولها وتشكيل تحالفات عسكرية سياسية عدوانية مثل الاتفاقية الأمنية الثلاثية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ودق إسفين بين البلدان التي لديها آليات فعالة خاصة لحل المسائل والمشاكل الخلافية وإجبارها على التخلي عن مفهوم الحياد الآسيوي الذي ساعدها على حماية مصالحهم الخاصة خلال الحرب الباردة. كما يعدُّ المخطط الأمريكي المتهور فيما يتعلق بتايوان جزءا من ذلك. ونرى أن هذا الاستفزاز المخطط له بعناية دليلا واضحا على عدم احترام سيادة البلدان الأخرى وكذلك عدم احترام الالتزامات الدولية للولايات المتحدة نفسها. وبالتالي اضطررنا إلى استنتاج أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد أصبحت جزءا من استراتيجية هادفة ومتعمدة للولايات المتحدة تهدف إلى زعزعة الاستقرار في مناطق العالم التي تنتهج فيها بعض الدول سياساتها المستقلة.

يُعقد حاليا المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة هنا في نيويورك بهدف توحيد صفوف المجتمع الدولي لتنفيذ أحكام المعاهدة. ولكن تواصل الدول الغربية هنا أيضا تسييس العمل على الوثيقة الختامية للمؤتمر بتقديم مصالحها الجيوسياسية في معاقبة روسيا على الطلب الجماعي بتعزيز الأمن العالمي.

وفي سياق التخريب الفعلي الجماعي الذي يمارسه الغرب للهيكل الأمني العالمي، تواصل روسيا بذل كل ما في وسعها، على الأقل للحفاظ على العناصر الحاسمة الأهمية الخاصة بها.

ففي شباط/فبراير ٢٠٢١، بمبادرة منا، تم تمديد معاهدة ستارت الجديدة بين روسيا والولايات المتحدة لمدة خمس سنوات. وقد أخذنا زمام المبادرة لإعادة التأكيد على المبدأ القائل بأنه ما من منتصرين في الحرب النووية – وأنه يجب ألا يطلق العنان لهذه الحرب أبدا – في البيان المشترك الصادر عن قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الذي اعتمد يوم ٣ كانون الثاني/يناير. كما شدد البيان، ليس فقط على ضرورة منع حدوث المواجهة النووية، بل وأي مواجهة عسكرية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن الضروري أن يبرهن جميع الموقعين على البيان التزامهم بأحكامه من خلال ما يتخذونه من إجراءات.

ومن حيث المبدأ، لا نزال على استعداد للتعاون من أجل الحد من التوترات، ووقف سباق التسلح، والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر الاستراتيجية. بيد أن ذلك يتطلب أيضا التزام زملائنا الغربيين. وحتى الآن لم نر أي اهتمام بهذا الأمر من جانبهم. ولن يتسنى الحد من التوترات في العالم والتغلب على التهديدات والمخاطر في الساحتين السياسية والعسكرية إلا بتعزيز النظام المتعدد الأقطاب، القائم على القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمساواة في السيادة بين الدول. وهذا هو البديل الحقيقي والفعال الوحيد للهيمنة ومبدأ "الحق

للقوي". ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في التعاون مع الشركاء المتفقين معنا في الرأي لبناء عالم ديمقراطي حقيقي، تضمن فيه حقوق جميع الأمم ومصالحها الأمنية وتنوعها الثقافي والحضاري. وهذا أمر مهم، على الرغم من المعارضة الشرسة من جانب الولايات المتحدة وحلفائها.

إن الخطوط العريضة لإنشاء نظام عالمي جديد تتبلور أمام أعيننا اليوم. وهناك عدد متزايد من البلدان تختار طريق التنمية السياسية والاقتصادية والحضارية ذات السيادة رغم أنها ترفض الصيغ والقوالب التي تفرضها الدول الغربية. بيد أن الغرب مستعد للإقدام على أي عمل من أجل الحفاظ على هيمنته. وفي سبيل تلك الرغبة، تمت التضحية بأوكرانيا وتحويلها إلى ميدان للرماية في حرب بالوكالة مع روسيا إلى أن يسقط آخر أوكراني. ونأمل أن تكون تصرفات الغرب في أوكرانيا قد فتحت أعين الكثيرين في مختلف أنحاء العالم على السبب الحقيقي الكامن وراء الأزمات التي تجتاح كوكبنا. إن ما يحدث لأوكرانيا الآن، بل وما يفعله حلف شمال الأطلسي في القارة الأوروبية على مدى ٣٠ عاما الماضية، هو درس للعالم بأسره. فهل يعتقد أحد أن الولايات المتحدة وحلفاءها سيتصرفون بشكل مختلف في مناطق أخرى؟ التاريخ يخبرنا بخلاف ذلك. ولذلك لا تسأل لمن تقرع الأجراس اليوم. فهي تقرع من أجلك.

السيدة موران (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الصينية على تنظيم هذه المناقشة التي جاءت في الوقت المناسب تماما. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والسفير زلوفينن على بيانيهما الباعثين على التفكر.

لقد نشأت الأمم المتحدة جراء الصدمة التي تسببت فيها الحرب العالمية الثانية، ورغبة في كفالة ألا نسير مرة أخرى في طريق العزلة والنزعة القومية والانقسام العالمي والنزاع. ولطالما كانت تعددية الأطراف محورية في السياسة الخارجية لأيرلندا. ونعتقد أن النظام الدولي القائم على القواعد، وفي صميمه الأمم المتحدة، يظل أساسيا إذا أردنا أن نفي بالوعد الوارد في ميثاق الأمم المتحدة المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين واحترام سيادة الدول. ومن المؤسف أن نشهد زيادة في حالة عدم الاستقرار على المستوى العالمي والإقليمي، التي تفاقمت هذا العام بسبب العدوان العسكري الروسي غير المبرر وغير القانوني على أوكرانيا.

ولا يمكن لأي بلد أن يعالج بمفرده الأسباب الجذرية للنزاع والتحديات العالمية المعقدة. فالتصدي لتغير المناخ وعدم المساواة والفقر والجريمة الإلكترونية والإرهاب يتطلب جهدا جماعيا فعالا إذا أردنا تحقيق السلام المستدام. ولكن التوافق العالمي الأساسي في الآراء، المتجسد في المؤسسات الإقليمية والدولية الرئيسية، آخذ في التآكل. ويجب أن نتصدى لهذه المحاولات، بينما نجري الإصلاحات المؤسسية الضرورية لزيادة شرعية الهيئات المتعددة الأطراف وأهميتها وفعاليتها إلى أقصى حد. وبغية التصدي بشكل جماعي لتلك التحديات المعقدة والمترابطة، يجب أن تكون لدينا استجابة كلية وشاملة، منسقة عبر جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة – السلم والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات نرى فيها فرصا للتعاون من أجل دعم السلام.

أولا، يجب أن نبتعد عن العادة المترسخة المتمثلة في الاستجابة للأزمة بعد وقوعها، وأن نكون أكثر استباقية فيما يتعلق بالوقاية. وتنضم أيرلندا إلى النداء المبين في جدول أعمالنا المشترك (A/75/982)، الذي أشار إليه الأمين العام في وقت سابق، لتعزيز دعمنا للجنة بناء السلام وكفالة توفير تمويل كاف ومستدام لبناء السلام. وتواصل لجنة بناء السلام النهوض بتعاونها مع المجتمع المدني، وزيادة ما تقدمه من مشورة لمجلس الأمن، وقد أسهمت في المناقشات بشأن تمويل بناء السلام كجزء من هيكل الأمم المتحدة الأوسع لبناء السلام. وتدعو أيرلندا الآخرين إلى دعم كل ما تقوم به اللجنة من أعمال والمشاركة البناءة في المفاوضات المقبلة في الجمعية العامة.

ثانيا، يجب أن نعترف بأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة على نحو فعال أمران حيويان أكثر من أي وقت مضى. فخلال فترة الحرب الباردة، وقف العالم مرارا على شفا كارثة نووية. ولكننا نواجه اليوم

خطرا نوويا أكبر. وعلى نحو ما سمعنا من الأمين العام، فإن المجتمع الدولي، باعتماده معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اتخذ خطوة حاسمة للابتعاد عن تلك الهاوية. إن معاهدة عدم الانتشار، بوصفها حجر الزاوية في الهيكل الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، تذكرنا بأنه حتى في أخطر الأوقات، يمكن تحقيق التقدم. وبينما نجتمع اليوم، ينعقد المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، تحت قيادة السفير زلوفينن. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نجعل نزع السلاح النووي أمرا ملحا وعمليا، وأن نتصدى لتحديات الانتشار، وأن نتفق على الكيفية التي يمكننا بها أن نمضي قدما معا من أجل الوفاء بالتزاماتنا القائمة وتنفيذها. ويتطلب تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية أن نعمل بشجاعة وأن تكون لدينا رؤية.

وأخيرا يجب أن نكفل، في معالجتنا لمسائل السلام والأمن، اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يكون شاملا للجميع، ولا سيما الفئات الأضعف. ومن الأهمية بمكان أن نولي اهتماما للنساء والشباب والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني في هذه القاعة. فمن الضروري أن يتمكنوا من التكلم بحرية عن الحقائق الصارخة للنزاع من دون خوف من الانتقام أو التخويف. ولا بد من دعم بناة السلام المحليين، ولا سيما النساء والشباب، من أجل إيجاد حلول محلية مستدامة للنزاع. وبتنفيذ الأطر الدولية التي اتفقنا عليها بشكل جماعي – سواء كانت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو معاهدة عدم الانتشار، أو خطة السلام والأمن، أو اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، أو أهداف التنمية المستدامة – يمكننا تشكيل وبناء العالم الذي تصورناه عندما أنشئت الأمم المتحدة.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته وملاحظاته القيمة. والشكر موصول للسفير غوستافو زلوفينن على بيانه.

لقد أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ لتحقيق هدف نبيل يتمثل في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وبوصفها منظمتنا الدولية الأكثر عالمية وتمثيلا، كان للأمم المتحدة الفضل في حفظ السلام على مدى ٧٧ عاما الماضية. وفي الوقت نفسه، ونحن على أعتاب العقد الثالث من هذه الألفية، علينا أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت الأمم المتحدة قد ارتقت إلى مستوى توقعاتها. إن متطلبات وتحديات حاضرنا ومستقبلنا تختلف اختلافا كبيرا عن متطلبات وتحديات الماضي. فالعالم اليوم مختلف تماما عن عالم عام ١٩٤٥. فهل الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، وهو الجهاز الأول المكلف بمسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، قادرة على أن تظل ملائمة لمقتضيات الأحوال؟

إننا جميعا متفقون على أن العالم اليوم يواجه تحديات متعددة – الإرهاب، والتطرف، والتهديدات والتحديات الناجمة عن التكنولوجيا الجديدة والناشئة، وتغير المناخ، والجوائح، واشتداد المنافسة الجيوسياسية، وغيرها الكثير. وكل من هذه التحديات يؤثر بشكل مباشر على حياتنا جميعا. فالنزاع المسلح في جزء من العالم له تداعيات على الناس في أجزاء العالم الأخرى. لقد شهدنا آثار النزاع الأوكراني على بلدان نامية أخرى، ولا سيما من خلال توريد الحبوب الغذائية والأسمدة والوقود. وفي الوقت نفسه، فإن أثر الأزمة في أفغانستان تشعر به جميع أنحاء المنطقة. ويمكننا حقا أن نقدر أن الأمم المتحدة كانت في طليعة التصدي لتلك التحديات وغيرها الكثير من التحديات المماثلة. بيد أن هذه الجهود كانت جزئية أو متقطعة في أحسن الأحوال، إذ لم نصل دائما إلى حد توفير حلول فعالة ودائمة. ومن الواضح أن التحديات التي يواجهها العالم اليوم لا يمكن معالجتها من خلال نظم وهياكل حكم عفا عليها الزمن.

وأحد الأسئلة التوجيهية التي طرحتها رئاسة المجلس لجلسة اليوم هو ما الذي يشكل الأمن المشترك. نحن ثابتون في التزامنا بالتمسك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وتشمل المبادئ الأساسية للأمن المشترك التمسك بالنظام الدولي القائم على القواعد – الذي يدعمه القانون الدولي ويقوم على احترام سيادة جميع الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية – وحل النزاعات الدولية من خلال المفاوضات السلمية وكفالة إتاحة المشاعات العالمية للجميع على نحو حر ومفتوح. إن أي عمل

قسري أو انفرادي يسعى إلى تغيير الوضع الراهن بالقوة إهانة للأمن المشترك. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تحقيق الأمن المشترك إلا عندما تحترم البلدان سيادة بعضها البعض وسلامتها الإقليمية بنفس الطريقة التي تتوقع بها احترام سيادتها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عندما تقف جميع البلدان معا ضد التهديدات المشتركة مثل الإرهاب، وتمتنع عن تطبيق معايير مزدوجة بينما تدعو إلى خلاف ذلك، وتحترم الاتفاقات الموقعة مع الآخرين، على مستوى ثنائي أو متعدد الأطراف، دون اتخاذ تدابير انفرادية لإبطال الترتيبات ذاتها التي هي طرف فيها.

ولذلك، فإن جلسة اليوم لحظة مناسبة للمشاركة في مناقشة جادة بشأن دعوة الهند إلى إصلاح تعددية الأطراف، التي يكمن في جوهرها إصلاح مجلس الأمن – وهو هيئة تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية ولا تزال تجسد في عملية صنع القرارات لديها، بعد ٧٧ عاما، الافتراض المعيب أساسا المتمثل في أن "المنتصرين يحصلون على الغنائم" – ولا تزال تلك الهيئة تواجه أزمة ثقة ومصداقية. وكما قال رئيس وزراء بلدي في المناقشة العامة للجمعية العامة في عام ٢٠٢٠، "إن الإصلاح في الاستجابات وفي العمليات وفي طابع الأمم المتحدة ذاته هو ما نحتاج إليه الآن". (A/75/PV.12، المرفق ١)

فكيف يمكننا أن نتطلع إلى الأمن المشترك في حين أن الصالح العام لبلدان جنوب الكرة الأرضية لا يزال محرومًا من التمثيل في عملية صنع القرار في المجلس؟ وفي ذلك الصدد، فإن أكثر شيء ملح لدينا هو جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا للبلدان النامية لكي يجسد الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة. وكيف يمكننا أن نفسر أن القارة الأفريقية ليس لها تمثيل دائم في المجلس على الرغم من أن غالبية المسائل التي يعالجها المجلس تتعلق بتلك المنطقة؟ وكيف يمكننا أن نطمح إلى تحقيق الأمن المشترك في أفريقيا عندما يحرمها المجلس من تمثيلها على أساس دائم؟ إن وجود مجلس أمن تمثيلي حقيقي هو أكثر الاحتياجات إلحاحا في هذا الوقت. وبدون ذلك، هناك خطر حقيقي من أن تحل محل الأمم المتحدة تجمعات أخرى تضم بضعة أطراف وتجمعات متعددة الأطراف أكثر تمثيلا وشفافية وديمقراطية، وبالتالي أكثر فعالية.

والهند، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، أظهرت باستمرار التزامها بدعم مقاصد الميثاق ومبادئه. لقد كان بلدي مدافعا رئيسيا عن معالجة شواغل البلدان النامية وتطلعاتها وعن إقامة نظام اقتصادي وسياسي دولي أكثر إنصافا. وبوصفنا أحد أكبر البلدان المساهمين بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فقد أسهمنا إسهاما كبيرا في صون السلم والأمن الدوليين وفعلنا ذلك بكل فخر، في حين أن عدد الأرواح التي ضحينا بها في ذلك المسعى النبيل هو الأعلى بين جميع البلدان المساهمة بقوات. كما عملنا على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية من خلال برامج شراكة شفافة وقابلة للاستمرار ومستدامة وتستند إلى الطلب. ويذكر المجلس أنه عندما ضربت جائحة مرض فيروس كورونا العالم، مددنا يد الصداقة إلى الآخرين من خلال تقديم اللقاحات والمستحضرات الصيدلانية وغيرها من المعدات الطبية إلى أكثر من ١٥٠ بلدا في جميع أنحاء العالم.

لقد أدت الهند دورها باعتبارها شريكا يمكن التعويل عليه وموثوقا به للجميع، استنادا إلى روحنا الهندية القديمة التي ترى العالم كعائلة واحدة كبيرة. ومع ذلك، يبقى السؤال: هل المنظمات المتعددة الأطراف، ولا سيما مجلس الأمن، مستعدة للتعامل مع النظام العالمي الجديد والتحديات الجديدة؟ ففي بلدي، الذي يمثل الآن أكثر من سدس البشرية، نعتقد أنه إلى أن نقوم بإصلاح هياكل الحوكمة المتعددة الأطراف وتنفيذها وتحويلها، سنظل نواجه بعض القصور.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة الصينية على تنظيم هذه الجلسة، وهي فرصة سنحت في أوانها للنظر في السبل التي يمكن بها للحوار والتعاون – وهما أمران أساسيان لنا – أن يسهما في صون السلم والأمن الدوليين، وخاصة عندما يكون العالم في حالة اضطراب. ونحن ممتنون ونرحب بالملاحظات التي أبداها الأمين العام غوتيريش والسيد زلوفينن، رئيس المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن وكثيرون آخرون هنا اليوم نشاطرهم قلقهم من أن السلم والأمن يتعرضان للتهديد وأننا سنواجه مستقبلا قاتما إذا لم يتم الاعتراف بتلك التهديدات والتصدي لها على النحو الواجب.

ويمثل الحوار والتعاون طموحا مشتركا وقويا للشعوب في جميع أنحاء العالم. ونعتقد أن هذا الطموح النبيل لا يبنى في فراغ، بل بالأحرى، أولا وقبل كل شيء، على أساس القواعد والقوانين التي اتفقنا عليها معا منذ إنشاء منظمتنا. ويواجه العالم اليوم العديد من التحديات الخطيرة والعديد من التهديدات في بيئة جيوسياسية متغيرة. وفي العديد من البلدان، لا يشكل السلام والأمن والاستقرار والتقدم والحقوق والحريات جزءا من واقع المواطنين. ولا تزال عمليات الاستيلاء على السلطة بالقوة والإرهاب والهجمات الإلكترونية وتغير المناخ والجريمة العابرة للحدود والفقر تؤجج النزاعات العنيفة والمميتة في أجزاء كثيرة من العالم. ولكن تآكل القواعد الأساسية التي أرسيت مع إنشاء الأمم المتحدة هو الذي يشكل تهديدا أساسيا للسلم والأمن العالميين اليوم.

إن المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تتكلم عن نفسها. فهي تحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. ومع ذلك، هناك من لا يزال يتحداها علنا، وبشكل صارخ، ومتكرر وبدون رحمة. إن غزو روسيا لأوكرانيا انتهاك صارخ لذلك الالتزام وكل ما استثمرناه على مدى عقود. لقد أدى هجومها الذي لا يمكن الدفاع عنه على جار سلمي إلى تقويض النظام الدولي، المتجذر في القواعد والاحترام. ولذلك، فإن الحرب الاختيارية هذه تطرح بعض الأسئلة الملحة علينا جميعا. هل القواعد مهمة؟ وهل للسيادة أي معنى؟ وهل نريد نظاما دوليا قائما على القواعد أم نريد فوضى واضطرابات؟ وما الذي تبقى من الحوار والتعاون في مواجهة غزو بدون سابق استفزاز؟

وستحدد إجاباتنا على تلك الأسئلة مستقبلنا ومستقبل تعددية الأطراف على أن تكون الأمم المتحدة في صميمه. وستحدد استجابتنا المشتركة ما إذا كنا نقف إلى جانب القانون الدولي أو نرضخ للدول الكبرى وطموحاتها الإمبريالية تجاه جيرانها، وما إذا كنا نقف مكتوفي الأيدي ونفكر في ما قد يمليه علينا الصواب، وما إذا كنا نقبل بغطرسة موقف محدد دون سواه. فالأخطاء التي ارتكبت في الماضي لا تمنح أحدا، ولا دولة، رخصة بأن يفعل الشيء نفسه، الآن أو في المستقبل.

ولذلك، دعونا ألا ننسى أن ما يحدث في أوكرانيا اليوم لا يهم ذلك البلد ومواطنيه وحدهم. إنه يهم القارة الأوروبية بأسرها ويهمنا جميعا.

ونعترف أيضا بالمفهوم الموسع للأمن ونؤيده. ويستلزم ذلك تحولا متطورا ومستمرا ولا رجعة فيه من مجرد أمن الدولة التقليدي إلى الأمن البشري، حيث يحتل الفرد – الإنسان – مركز الصدارة. ولكن على الرغم من التقدم الذي لا يمكن إنكاره والذي تم إحرازه على مدى أكثر من سبعة عقود، فإن احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم آخذ في التراجع. وتحدث أعمال العنف والتمييز يوميا، ونشهد المزيد من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي حال انتهاك حقوق الإنسان، فإن الحوار والتعاون يعانيان، والتنمية والتقدم يتوقفان، والسلام والأمن يتعرضان للخطر. ولكن عندما يتم احترام حقوق الإنسان، تصبح المجتمعات أقوى وأكثر قدرة على الصمود واستقرارا، وتتطور البلدان بشكل أسرع، مما يفيد الحوار والتعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الأساس لنظام نزع السلاح النووي، كما أشار إلى ذلك بحق رئيس المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. إن الأهداف الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار بركائزها الثلاث المهمة – وقف انتشار الأسلحة النووية، وتحقيق نزع السلاح النووي العالمي، ودعم الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية – أساسية لمنع انتشار الأسلحة النووية. وأفعال روسيا، بما في ذلك قرارها بوضع قواتها الرادعة النووية في حالة تأهب قصوى في شباط/فبراير، واستمرار التهديدات بالسلاح النووي من مختلف المنادين بها والجهات الفاعلة المقربة من النظام، تتعارض مع التعاون وتقوض الثقة وتهدد السلام. وفي ذلك الصدد، يشكل احتلال وعسكرة محطة زابوريجيا للطاقة النووية، التي تستخدمها القوات الروسية كنقطة انطلاق لشن الهجمات، تهديدا وشيكا، يتعارض مع جميع ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولات السلامة. ونكرر دعوتنا إلى روسيا إلى سحب قواتها العسكرية والقيام فورا بإنشاء محيط آمن حول محطة توليد الكهرباء.

ومع وجود نظام عالمي متعدد الأطراف يهتز في صميمه، فقد حان الوقت لأن نتوقف عن حالة التيه التي نحن فيها وأن نجعل الحوار والتعاون في صميم عملنا الجماعي. يجب أن نتكاتف ونتخذ قرارات حكيمة لصالحنا جميعا. لقد اختبرت الجائحة قدرتنا على الصمود، ويهدد تغير المناخ بقاءنا على قيد الحياة، ولن يؤدي التقاعس عن العمل إلا إلى وضعنا في مأزق. وكما ذكرنا الأمين العام هنا اليوم، فإن المقترحات الواردة في خطتنا المشتركة (A/75/982) تمثل خريطة طريق لإعادة تأكيد تعددية الأطراف واستعادة احترام القواعد والجهود المشتركة من أجل التنمية، مع وجود أمم متحدة صالحة لمواجهة التحديات والأزمات المستقبلية في صميم عملنا المشترك. ونؤيد بقوة الخطة الجديدة للسلام، بتركيزها المتزايد على تعزيز حقوق الإنسان والحريات والقانون الدولي من خلال نهج شامل ومتكامل إزاء السلام والأمن، بما في ذلك عن طريق التصدي للتحديات المتصلة بتغير المناخ. وسنتمكن من القيام بعمل أفضل وتحقيق المزيد من خلال الاستثمار في المنع بدلا من معالجة الأعراض دائما، والحوار والتعاون أمران حاسمان لتحقيق ذلك.

والتحديات، والأزمات، والمنازعات بين الدول، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي لن تتلاشى. لقد كانت وستظل جزءا من الحياة الدولية. ولكن ما يمكن أن يتغير، بل ويجب أن يتغير هو الطريقة التي نتعامل بها معها. وإذا اخترنا إجراء حوار مفتوح وصريح وحقيقي مع التمسك بالمعايير الأساسية المتفق عليها من قبل الجميع، فيمكننا الاستثمار في الحلول العادلة والمساهمة في إيجاد عالم يسوده السلام والأمن والرخاء. ومن خلال الحوار، تبني الدول جسور الثقة، ومن خلال التعاون، فإنها تتقاسم الخبرات ذات المنفعة المتبادلة. ونحن دائما أقوى معا من كوننا فرادى. ولا يمكننا أن نتعرف على التطلعات المشتركة لجميع البشر ليعيشوا حياة كريمة خالية من الخوف والعوز والقمع وأن نعمل على تحقيقها إلا من خلال الحوار والتعاون والجهود المشتركة.

أود أن أختتم بياني بذكر ما تعلمناه من ماضينا. إن السلام والأمن لا يتحققان من خلال رؤية مفروضة، بل من خلال ما يتم إحرازه بحرية وبصورة مشتركة بالعمل معا، كأصدقاء وجيران صالحين وشركاء عادلين. عندئذ فقط يكتسب الحوار والتعاون معناهما الحقيقي بتحقيق منافع مشتركة.

السيد غوميس روبليدو فيردوسكو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر المكسيك الصين على مبادرتها بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام ورئيس المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة على إثراء هذه المناقشة بإحاطتيهما وأفكارهما.

في سياق تؤدي فيه التحديات الناشئة مثل تغير المناخ والجوائح وأزمة الغذاء إلى تفاقم المسائل الأمنية التقليدية، من الواضح أن النهج الانفرادية، خلافا للتعاون المتعدد الأطراف، لا تفضي إلى حل المشاكل. والمكسيك، بوصفها بلدا ملتزما بتعددية الأطراف الفعالة، ما فتئت تعزز الحوار وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية من أجل التصدي للنزاعات في وقت مبكر ومنع تصاعدها. وقد اضطلع بلدي، بوصفه عضوا في مجلس الأمن، ولا سيما خلال فترة رئاستنا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، بمهمة إبراز الدور الهام للدبلوماسية الوقائية. لا يمكننا ببساطة إدارة النزاعات؛ فالدبلوماسية الوقائية واللجوء إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية أمران أساسيان لصون السلام. ومن أجل القيام بجهود دبلوماسية حقيقية وفعالة، يجب على الأمم المتحدة أن تعزز التنسيق بين أجهزتها الرئيسية. فالتعاون فيما بين جميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وصناديقها، بما في ذلك، بطبيعة الحال، محكمة العدل الدولية ولجنة بناء السلام، أمر ضروري. بيد أن الطائفة الواسعة من الموارد والأدوات المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة لم تُجسَّد في النتائج التي شهدناها في السنوات الأخيرة.

ولا تزال الأسلحة النووية تمثل أسوأ تهديد يتعرض له بقاءُ الجنس البشري ذاته. وما يسمى بعقيدة الردع يشكل في حد ذاته تهديدا باحتمال استخدام الأسلحة النووية. إن التهديد باستخدام القوة محظور بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لذلك لا يمكننا جعل أي تهديد، صريح أو مبطن، باستخدام الأسلحة النووية يتستر بعقيدة الردع، أمرا عاديا.

يمكن أن يكون المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المعقود حاليا، فرصة لإحراز تقدم نحو تحقيق هدف الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك، يساورنا قلق عميق إزاء التقدم البطيء، وقبل كل شيء الافتقار إلى الإرادة السياسية – وخاصة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية – للتوصل إلى اتفاقات لتحقيق ذلك الهدف. ومع ذلك، لا يزال هناك متسع من الوقت لعكس مسار هذا الاتجاه، ونود في هذا السياق أن نشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ فيما يتعلق بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، التي تنص على أن

”هنالك التزام قائم بالعمل، بحسن نية، على متابعة وإكمال المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية مشددة وفعالة.“ (*A/75/PV.12*، المرفق، الفقرة ١٠٥)

وتتفق المكسيك مع الأمين العام في رأيه بأنه لكي يكون العالم أكثر أماناً وسلاماً يجب أن يقوم على القانون الدولي والتعاون والتضامن، وليس على مواصلة تكديس الترسانات وتحديثها. وهذا بالضبط ما دفع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان من خلال معاهدة تلاتيلولكو، التي أدت مؤخرا إلى إبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية ودخولها حيز النفاذ. ونود أن نرى نفس روح التعاون تتجلى في محادثات العودة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، وبالتالي حل المسائل المعلقة بشأن برنامج إيران النووي.

وبالمثل، لا يزال الأمن في شبه الجزيرة الكورية يشكّل مصدر قلق كبير. وفي الأشهر الأخيرة، تناول المجلس التهديد الذي يشكّله إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية. وفي ضوء الشلل الذي أصاب المجلس جراء الاستخدام الثنائي لحق النقض، ناقشت الجمعية العامة المسألة (انظر A/76/PV.77). ومن الجلي أننا يجب أن نستأنف الحوار إذا أردنا إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل. وندعو الدول التي تتحمل مسؤولية كبيرة فيما يتعلق بهذه المسألة ألا تدخر جهدا في العودة إلى طريق الحوار والتعاون.

دعت المكسيك على نحو صريح لا لبس فيه إلى إنهاء الحرب في أوكرانيا. فقد دفع السكان ثمنا باهظا جراء ذلك التدخل العسكري. وندعو مرة أخرى إلى وقف الأعمال العدائية ونؤيد نداء الأمين العام إلى الوقف الفوري للأنشطة العسكرية حول محطة زابوريجيا للطاقة النووية وعدم استهداف الأطراف للمحطة أو المناطق المحيطة بها، فذلك يشكّل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. ونشجع التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى إخلاء المنطقة من السلاح حتى يتمكن مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية من إجراء المعاينات الفنية اللازمة ومنع وقوع حادث تترتب عنه عواقب لا تحصى.

إن الجمود الذي نشهده بشأن مسائل معينة يقوض شرعية آليات الأمن الجماعي التي بنيناها. ويتسبب أيضا في مزيد من انعدام الثقة فيما يتعلق بصلاحية تعددية الأطراف وفعاليتها. ولن يتغير ذلك التصور ما لم نتمكن من أن نثبت، من خلال إجراءات يتخذها المجتمع الدولي، لا سيما المجلس، أننا نستطيع أن نجد حلولا لمشاكلنا المشتركة. ومن الواضح أن المجلس كثيرا ما أخفق في الوفاء بولايته وأحبطته إرادة بعض أعضائه الدائمين. وقد أيدت المكسيك، بالتعاون مع فرنسا، مبادرة للامتناع عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. وتأييد تلك المبادرة سيشكّل إجراء واضحا يصب في مصلحة الأمن المشترك. ونشجع الدول التي لم تنضم بعد لتلك المبادرة، لا سيما الأعضاء الدائمين في المجلس، على أن تفعل ذلك، والمبادرة تحظى بالفعل بتأييد ١٠٦ من الدول.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

أتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام غوتيريش والسفير زلوفينن على إحاطتيهما، اللتين تعبران عن يقظتهما التامة بشأن الأزمات المحتملة. وقد تشاطرا معنا أيضا العديد من الاعتبارات والاقتراحات التي ستسهم إسهاما قيما في عمل المجلس في المرحلة المقبلة. وناقش

أعضاء المجلس بتعمق آراءهم بشأن موضوع جلسة اليوم. ورغم أن مواقفنا قد لا تكون متطابقة، لا يزال لدينا توافق في الآراء على نطاق واسع بشأن مسائل أساسية. وينبغي أن نترجم توافق الآراء ذلك إلى عمل مشترك ونستفيد من الدور الذي ينبغي للمجلس أن يؤديه ونضطلع بعمل أفضل في أداء واجباتنا.

وتحدد ديباجة ميثاق الأمم المتحدة هدف المنظمة – المتمثل في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي أصابت البشرية بحزن يعجز عنه الوصف. وبعد مرور نحو ٧٦ عاما، لا يزال أمامنا طريق طويل قبل أن نحقق هدف الأمن المشترك. لقد تسلمنا مسؤولية العصر. وينبغي أن نضطلع بمسؤوليتنا التاريخية ونقدم إسهاماتنا في الأمن المشترك. وفي ذلك الصدد، أود أن أشاطركم بضع نقاط.

أولا، ينبغي لنا أن نصوغ بحزم مفهوما أمنيا يلبي احتياجات العصر. وهذا شرط أساسي لتحقيق الأمن المشترك. ولا بد من الاعتراف بأننا جميعا في هذا العالم، في عصر العولمة هذا، نواجه نفس المسائل والتهديدات الأمنية. فلا أحد بمنأى عن الخطر ولا يوجد بلد يتمتع بالأمن المطلق. ولا يمكن لأي بلد، في سياق تحقيقه لأمنه الخاص، أن يتجاهل الشواغل الأمنية المشروعة للبلدان الأخرى، أو يبني أمنه الخاص على حساب أمن بلد آخر، أو يقيم سياجا أمنيا على أعتاب بلد آخر. فالأمن غير قابل للتجزئة. وذلك هو المفهوم السليم لعصرنا ونقطة الانطلاق لتحقيق الأمن المشترك. وإذا تصرف أي شخص على نحو مخالف لذلك، فإن أي جهد مبذول لتحقيق الأمن، مهما كان قويا، سيعكس اتجاه الأمور في نهاية المطاف ليصبح محاصرا في حلقة مفرغة.

ولا شك أن البلدان، بفضل مختلف خلفياتها التاريخية والثقافية ومراحل تنميتها، لا بد أن تكون لها آراء مختلفة بشأن المسائل الأمنية وتضارب المصالح. وعلينا، عند التعامل مع هذه الاختلافات والمصالح المتضاربة، أن نجد القاسم المشترك الأكبر من خلال الحوار والتعاون ونسوي المنازعات بالوسائل السلمية. وذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن المشترك. وفي حين أن ذلك المسار قد يستغرق وقتا أطول في بعض الأحيان للوصول إلى الهدف، فإنه الاتجاه الصحيح. إن ممارسات مثل التشبث بعقلية الحرب الباردة وممارسة ألعاب المحصلة الصفرية المتمثلة في النزعة الانفرادية والمواجهات بين التكتلات وانتهاج سياسة القوة لن تجعل من الصعب كفالة أمن المرء على المدى الطويل فحسب، بل ستؤدي في نهاية المطاف إلى تصاعد الأزمات، على حساب الأمن المشترك. وفي ذلك الصدد، فإن المشاكل التي أثارتها عدة جولات من توسع منظمة حلف شمال الأطلسي تجاه الشرق والدروس المستفادة منها عميقة حقا.

وما فتئت الصين تتقيد بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. وقد طرح الرئيس شي جين بنغ مبادرة الأمن العالمي، التي تجسد بالضبط الاتجاه الذي ينبغي لنا أن نتخذه. هذا علاوة على خطة الصين لتعزيز الأمن المشترك في ضوء التحديات الحالية التي يواجهها الأمن الدولي. والمبادرة مفتوحة للجميع. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي واتباع مسار الحوار والتعاون الصادقين والعمليين لتنفيذ المبادرة عن طريق اتخاذ إجراءات عملية بغية بناء هيكل أمني دولي متوازن وفعال ومستدام معا في إطار مساهمتنا في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

ثانيا، ينبغي أن نحترم بجدية سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، فهما أساس الأمن المشترك. إن المبدأ الهام المتمثل في احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، هو حجر الأساس للقانون الدولي المعاصر والعلاقات الدولية. وفي حال تجاهل هذا المبدأ والتخلي عنه، سيهتز نظام القانون الدولي برمته. وسيعود العالم إلى شريعة الغاب ويصبح تحقيق الأمن المشترك مستحيلا.

ولذلك يجب أن نتخذ موقفا. وذلك يعني الاحترام المستمر لسيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية ومسارات التنمية والنظم الاجتماعية التي تختارها شعوبها وجهودها الرامية إلى حماية وحدة دولها وتضامنها الوطني. وتلك هي القاعدة الذهبية في التفاعلات بين الدول. وهو أيضا الأساس الذي نرسيه لبناء مجتمعات منفتحة. ونظرا لكونها قاعدة

ذهبية، ينبغي تطبيقها عالميا وعدم تبني معايير مزدوجة، فضلا عن تجنب قول شيء أثناء القيام بشيء آخر أو التراجع عن وعود قطعها المرء بدافع المصلحة الذاتية. ولدينا بالفعل العديد من الدروس في ذلك الصدد. فالتجارب في أفغانستان وسورية والعراق وأماكن أخرى تحذير دائم لنا من أن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى تحت راية مكافحة الإرهاب والديمقراطية وحقوق الإنسان لا يؤدي إلى خسائر فادحة وأضرار ومعاناة للبلدان المعنية فحسب، بل إنه يدنس أيضا القيم المشتركة للبشرية، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية، ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن المشترك، بدلا من الإسهام فيها. والصين احترم على الدوام سيادة البلدان الأخرى وسلامتها الإقليمية، وتدعم الإنصاف والعدالة على الصعيد الدولي، وتؤيد جهود المجتمع الدولي لتحقيق الأمن المشترك. وفي الوقت نفسه، سنتخذ كل التدابير اللازمة لحماية سيادتنا وسلامة أراضينا بحزم.

ثالثا، ينبغي أن نسعى جاهدين لتهيئة بيئة أمنية استراتيجية مستقرة، تشكل حجر الزاوية للحفاظ على الأمن المشترك. وبدافع من عقلية ما يسمى بالمنافسة الاستراتيجية بين الدول العظمى، استمرت البيئة الأمنية الاستراتيجية العالمية في التدهور. ويواجه النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، الذي تجسده معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أخطر تحد منذ نهاية الحرب الباردة. ونكرر نداءات الأمين العام المتكررة بأن السبيل الوحيد للتصدي للتهديد النووي هو إزالة الأسلحة النووية. وينبغي للبلدان الحائزة لأكبر ترسانات نووية أن تفي بمسؤولياتها الخاصة والأساسية عن طريق إجراء مزيد من التخفيضات الكبيرة والجوهرية لترساناتها النووية بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وملزمة قانونا. وذلك سيهيئ الظروف اللازمة للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية للانضمام إلى عملية نزع السلاح النووي.

وفي كانون الثاني/يناير، أصدر قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بيانا مشتركا، يشددون فيه على أن الحرب النووية لا يمكن الانتصار فيها ولا ينبغي خوضها، ويكررون التأكيد على أنهم لن يصوبوا أسلحتهم النووية على بعضهم البعض أو على أي بلد آخر. وهذا الالتزام الرسمي يكتسي أهمية عميقة في الحالة الراهنة. وسيساعد على تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الكبرى، ومنع نشوب حرب نووية، وتجنب سباق تسلح قد يغرق العالم في كوارث أشد قسوة .

ومنذ اليوم الأول الذي أصبحت فيه الصين دولة حائزة للأسلحة النووية، ما فتئت تدعو إلى الحظر والتدمير الكاملين للأسلحة النووية، بينما تلتزم على الدوام التزاما صارما بسياسة عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت من الأوقات وفي أي ظرف من الظروف. كما التزمنا دون قيد أو شرط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. والصين هي البلد الوحيد من بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الذي تعهد بهذا الالتزام. ونحث الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على اعتماد نفس السياسة بغية ضمان الاستقرار الاستراتيجي العالمي بصورة مشتركة والحد بفعالية من خطر نشوب حرب نووية.

رابعا، إن الأمم المتحدة هي أهم منبر لصون الأمن المشترك. وينبغي أن ندعم الأمم المتحدة في مواصلة دورها المركزي. فوجود نظام فعال لإدارة الأمن العالمي هو المعيار الوحيد لتحقيق الأمن المشترك. ومجلس الأمن يقع في صميم آلية الأمن الجماعي الدولي، وهو أشد الهيئات موثوقية وشرعية في النظام الأمني المتعدد الأطراف. ويؤدي دورا لا غنى عنه في حماية الأمن المشترك.

وينبغي لنا أن نتمسك بتعددية الأطراف الحقيقية وأن ندعم دورا فعالا للأمم المتحدة ومجلس الأمن في الاستجابة الاستباقية لاحتياجات العصر وتوقعات جميع الأطراف. وينبغي لأعضاء المجلس أن يعززوا الثقة المتبادلة ويخدوا من الصدام ويعززوا الوحدة والتعاون ويصونوا سلطة مجلس الأمن وفعاليته. وينبغي أن نبذل المزيد من الجهود لتعزيز التسوية السياسية للمنازعات وإيجاد أوجه التآزر مع جهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام لمواجهة التحديات الراهنة وحماية أمننا المشترك على نحو أفضل.

ويجب علينا أن نزيد من مساهمتنا في مجال التنمية ونبني شراكة عالمية من أجل التنمية ونعزز الأمن مع التنمية ونكفل التنمية اقترانا بالأمن ونسعى إلى تحقيق التنمية والأمن المشتركين. ويجب أن نظل ملتزمين التزاما راسخا بالإنصاف والعدالة بتمكين البلدان النامية، التي تشكل الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان الأفريقية، من التمتع بحقوق متساوية والاضطلاع بدور أكبر.

ويعكف الأمين العام غوتيريش على صياغة خطته الجديدة للسلام. إن الاعتبارات التي يأخذ بها في ذلك العمل، والتي أطلعنا عليها في وقت سابق، محددة الأهداف بصورة جيدة وتوفر توجيها هاما وهادفا تماما للمجتمع الدولي من أجل السيطرة الفعالة على المخاطر الأمنية وتحسين الإدارة الأمنية. وتتوقع الصين من خطة السلام الجديدة أن تضخ زخما جديدا في الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن المشترك باستيعاب أهم شواغل الدول الأعضاء، بما يعكس تطلعاتنا المشتركة وتركز على تشكيل مستقبلنا المشترك.

والصين على استعداد للعمل مع جميع البلدان الأخرى لاستخدام الأمم المتحدة كمنصة أساسية لتنسيق الأمن في المجالات التقليدية وغير التقليدية، والاستجابة المشتركة للنزاعات الإقليمية والمسائل العالمية، مثل الإرهاب وتغير المناخ والأمن السيبراني والأمن البيولوجي، ومن خلال التكاتف في التعاون، وبناء كوكبنا ليصبح عالما أفضل وأكثر أمنا وسلاما.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.